وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Commercial Sciences

العنوان :

تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية

- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2010 – 2020)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبتين:

- عقيلة بورزق
- راضية والي

لجنة المناقشة

الاستاذ: الأخضر عزي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا.
الأستاذة : سامية خرخاش	أستاذ التعليم العالي	مقررا و مشرفا.
الاستاذ: بلعيد وردة	أستاذ مساعد(ب)	ممتحنا.

السنـــة الجـــامعية 2024/2023

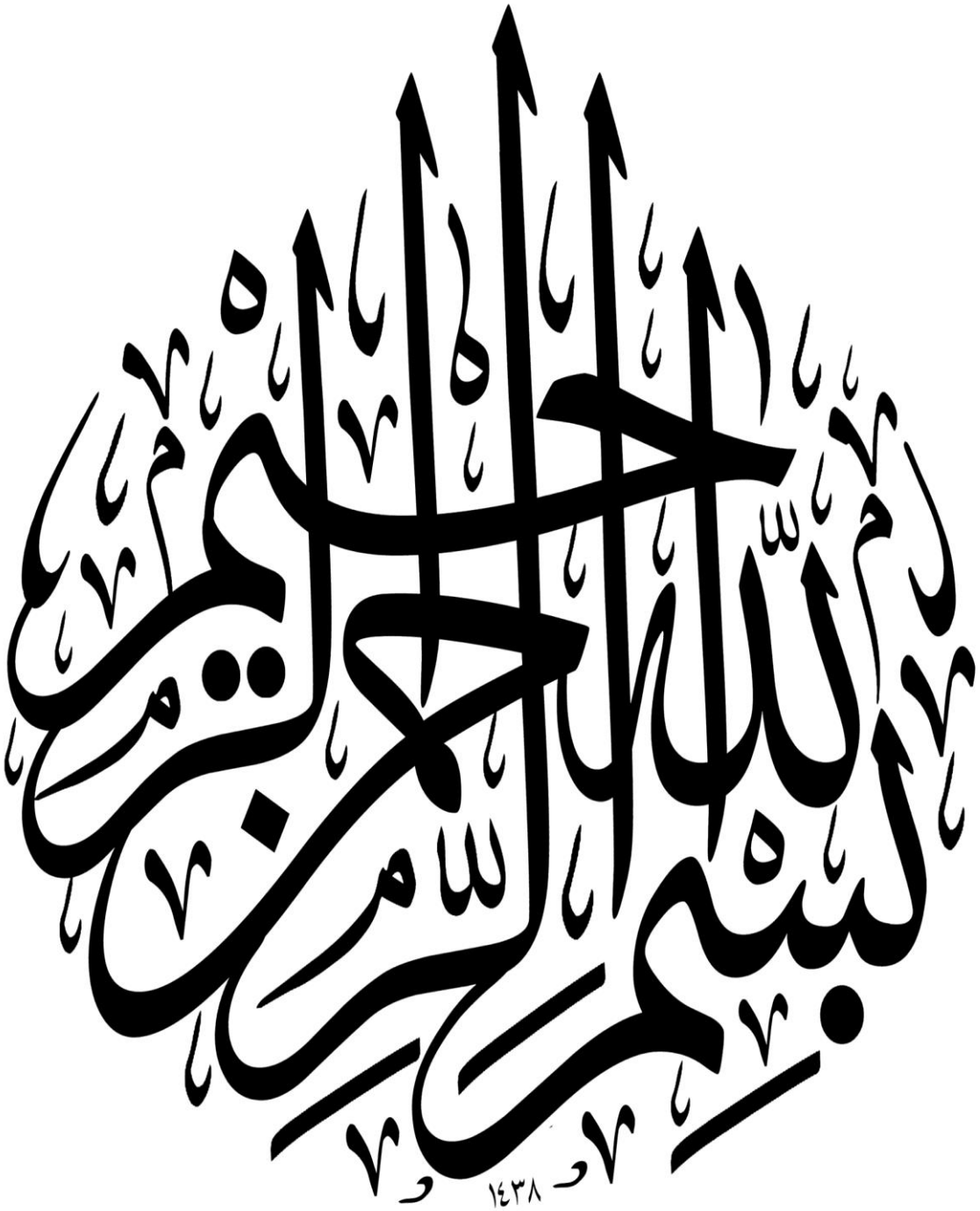
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

{يا رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه....}

الآية ... 18.... سورة النمل.

فأحمدك اللهم حمد المعتز بنعمتك المعتصم بك، المتوكل عليك واصلي واسلم على خير النبيين واشرف المرسلين وعلى اله وأصحابه وكل من استقام على صراطه إلى يوم الدين وبعد فلن تكفي هذه الديباجة ولن تسمع عمق التقدير والشكر لمن علمنا حرفا منذ نعومة أظافرنا، بداية بالكتاتيب مرورا بمحطات يتقاسمها التعب والحوف والشوق والطموح والنجاح وصولا إلى هذا المولود المتواضع الذي رعته أياد مخلصة وعقول نيرة تغار على العلم والعلماء وإلى خير سند طوال مدة التحضير والإعداد والتحرير وأقول لهم جميعا شكرا لكم على كل شيء فشكرا وألف شكرا للأستاذة الدكتورة : خرخاش سامية كانت خير مشرفة ولم تبخل علينا بتوجهاتها القيمة كما نتقدم بشكرنا الجزيل لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد خاصة مكتبة علاء الدين (أ. برة الياس) .

إهـــــــداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم.

ابي الغالي على قلبي اطال الله في عمره.
الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله عين خير الجزاء في الدنيا و الاخرة .

كما اهدي ثمرة جهدي لزوجي العزيز بن يونس المهدي الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيها الامل اهدي الى اولادي (دنيا و وائل و ياسمين) كما لا انسى اخوتي و اخواتي الى التي كانت رفيقة دربي الأستاذة والي راضية والى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.....

الطالبة بورزق عقيلة

إهـــــــداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أثارت دربي بنصائحها ، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب، والبسمة إلى من زينت حياتي بضياء البدر، وشموع الفرح، إلى من

منحتني القوة والعزيمة المواصلة الدرب، وكانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغالية على قلبي

أمي

إلى زوجي العزيز سديرة علي و الى اولادي قرة عيني (مهدي مرام ،امين ، جواد ، اياد)

إلى إخواني واخواتي حفظهم الله عزوجل إلى كل العائلة الكريمة، وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق. إلى صديقتي العزيزة الأستاذة بورزق عقيلة ، إلى من ساعدني في كتابة هذه المذكرة، الأخ الياس إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

إلى كل من نسبه القلم وحفظه القلب

الطالبة والي راضية

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية حيث لها مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي ،فهي تخضع لسياسات تُديرها أجهزة الدولة، وتعمل هذه الأخيرة إما على تقييدها أو تحريرها من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستويين الدولي والإقليمي بين مجموعة من البلدان. تُعرف هذه التشريعات واللوائح الرسمية في أي بلد بالسياسة التجارية.

شهد العالم تحولات اقتصادية مهمة تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية، مما جعل السياسة التجارية تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية في مختلف الدول، وذلك بسبب صعوبة تحديد وسائلها وتخصيصها لخدمة العلاقات الاقتصادية الخارجية. في هذا السياق، تعتبر الضرائب عصب السياسة التجارية بالنسبة للحكومات، حيث تلعب الممارسات الجمركية دوراً رئيسياً في تشكيل محيط التسويق الدولي. تأثيرها المباشر يتمثل في زيادة الفصل بين اقتصادات الدول ودعم الحواجز القائمة بينها، بمعنى آخر، تمثل الجمارك قوة مضادة لاتجاهات التكتل الاقتصادي الدولي.

تعتمد معظم الدول على تنظيم أو تقييد أو تشجيع التجارة الخارجية كوسيلة رئيسية لتحقيق الدخل، وتعد الضرائب الجمركية أهم الوسائل المتاحة لممارسة الرقابة على حركة الصادرات والواردات ،كما تثير العديد من التساؤلات والاستفسارات حول القطاع الجمركي في الجزائر.

أولا : الإشكالية

منذ أن اتجهت الجزائر نحو نظام السوق المفتوح في سياستها التجارية خلال تسعينيات القرن الماضي، شهدت السياسة التجارية تغييرات وإصلاحات تهدف إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية. وقد تطلب ذلك إعادة النظر في التعريفة الجمركية من خلال مجموعة من الإصلاحات ،هذا الأمر يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية؟

لإجابة على هذه الإشكالية ، لابد من طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- كيف تؤثر التعريفة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري؟
- هل ساهمت إصلاحات التعريفة الجمركية في زيادة القدرة التصديرية الجزائرية؟
- ما مدى تأثير التحرير الكامل للتجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر؟

ثانيا : الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الأساسية الاسئلة الفرعية التالية نطرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى** : " تؤثر التعريفة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص على الواردات."
- **الفرضية الفرعية الثانية** : لم تساهم الإصلاحات المتعلقة بالتعريفة الجمركية في زيادة القدرة التصديرية الجزائرية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة** : يؤدي التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر إلى عجز في الميزان التجاري على المدى المتوسط.

ثالثا :مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى رغبتنا الشخصية في فهم تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر؛ بالإضافة إلى ذلك وجود نقص في الدراسات التي تناولت تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر بشكل خاص ،كما نأمل من خلال هذه المذكرة أن نثر المكتبة العلمية والأكاديمية بمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع الهام.

رابعا : أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة نقاط أهمها:

- التطرق لمفهوم وطبيعة التعريفة الجمركية؛

- التعرف على مختلف معدلات التعريفة الجمركية في النظام الجمركي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات؛

- مناقشة تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية، خصوصاً في ظل التحرير الكامل للتجارة الخارجية والمساعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

- محاولة إبراز أثر التعريفة الجمركية على الصادرات والواردات الجزائرية وانعكاس ذلك على الميزان التجاري الجزائري.

خامسا : حدود الدراسة

للبحث حدود زمانية ومكانية، حيث تم شرح وتوضيح بعض المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وافادتنا ببعض الوثائق الوطنية التي تخدمه، ومنه حاولنا إبراز أثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة ما بين 2010 الى 2020، وقد تم اختيار هذه الفترة بالذات لعدة اعتبارات منها: كون الجزائر قد عرفت عدة إصلاحات اقتصادية من أهمها التوجه نحو التحرير الكامل للتجارة، وكذلك انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي ساهمت في وقف النشاط الاقتصادي عبر العالم كله ابتداء من 2020الى غاية 2022.

سادسا : منهجية الدراسة

لمعالجة الاشكالية المطروحة في الدراسة وللتحقق من صحة الفرضيات المقدمة، تبعنا منهجًا وصفيًا في استعراض الأدبيات النظرية، واعتمدنا على منهج دراسة الحالة لتحديد تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر، واستفدنا من شبكة المواقع الإلكترونية ،اعتمدنا في استكشاف موضوع البحث على مصادر بحثية متنوعة، بما في ذلك الكتب الورقية والأطروحات والمذكرات الجامعية. كما استفدنا من المصادر الرسمية مثل الجرائد وقوانين المالية والمنشورات الخاصة بوزارة التجارة ومديرية الجمارك ،بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بشبكة المعلومات للمواقع الإلكترونية الرسمية للحصول على معلومات إضافية وتحديثات حديثة ،كما اعتماد في دراستنا على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى المتغيرات محل الدراسة والمتمثلة في التعريفة الجمركية، الصادرات والواردات، الميزان التجاري، الحصيلة الجمركية.

أما بالنسبة للتوثيق فاتبعنا طريقة الـ APA (AMERICAN PSYCHOLOGICAL ASSOCIATION) لجمعية علماء النفس الامريكيين التي تعتمد على التوثيق في المتن.

سابعا : صعوبات البحث

واجهنا بعض التحديات أثناء إعداد هذا البحث، وتتمثل أساسًا في نقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع واحصائيات التجارة. بالإضافة إلى ذلك، كان من الصعب الحصول على المعلومات المتعلقة بالتعريفة الجمركية والتجارة الخارجية الجزائرية، نظرًا لصعوبة الوصول إلى المعطيات في بعض المواقع الرسمية للوزارة.

ثامنا :الدراسات السابقة

1- **دراسة فيصل بهلولي، (2012)**، بعنوان: "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة", وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة جامعة الجزائر, العدد 11 المجلد 1 ،حيث تطرقت هذه الدراسة إلى استراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الأزمات الدولية والمتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الرهانات المستقبلية التي ستواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر للاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة. ورغم اتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية ويجب تدعيمها بإجراءات أخرى تصب كلها في إطار واحد هو تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وترقية الصادرات خارج المحروقات .

2- **دراسة بلال حوار وهارون بوساوي ،(2018)**، بعنوان : " اثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية " ، وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر حيث تهدف هذه الدراسة لتقييم مدى تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث كانت الدراسة على الجزائر، باعتبار أن الجزائر خطت خطوة هامة نحو تحرير التجارة الخارجية، من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي، فالجزائر قامت بإصلاحات تعريفية تتمثل في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتفكيكها نحو الإلغاء التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية سعيا منها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بمدى تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية.

3- دراسة **خنوس توفيق المداني ، اوليدي محمد العامر (2022)** بعنوان : "الأنظمة الاقتصادية الجمركية و دورها في ترقية التجارة الخارجية " تهدف هذه الدراسة الى تبيان دور الأنظمة الاقتصادية الجمركية في ترقية التجارة الخارجية، حيث ان الاسلوب الاقتصادي المتبع سابقا (الاشتراكية ادى الى طريق مسدود ما جعل الجزائر تفكر في سبل اخرى لإنعاش اقتصادها، وذلك بتحرير التجارة ما يرفع مستوى التنافس بين السلع المحلية والأجنبية. مرورا بذلك على العديد من الإصلاحات الجوهرية التي مست جل المنظومات الاقتصادية والتجارية خصوصا

المنظومة الجمركية التي تمثل مقومات التجارة الخارجية بحيث تفتح المجال امام المتعاملين الاقتصاديين في الاستيراد أو التصدير عن طريق منح انظمة جمركية تتوافق وحاجيتها وهذه الاخيرة تعود بترقية الاقتصاد على حسب السياسة الجمركية المتخذة والمتمثلة في الضرائب، الرسوم.

تاسعا : هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى جانبين الاول نظري والثاني تطبيقي، سبقتهما مقدمة وخلصت دراستنا بخاتمة تضمنت النتائج التي تم التوصل إليها، ومجموعة من الاقتراحات؛ بالنسبة للمحور الأول تمت دراسة كافة الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة ،من خلال التطرق لمدخل نظري حول التعريفة الجمركية ثم الاجراءات الجمركية المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية ، كما تناولنا عموميات حول التجارة الخارجية ،وفي الاخير تأثير فرض التعريفة الجمركية في تفعيل التجارة الخارجية .

اما الجانب التطبيقي فتناولنا فيه دراسة تحليلية لتأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية خلال الفترة (2010- 2020) .

الجانب النظري

تمهيد :

تعد التعريفة الجمركية أداة حيوية في السياسات التجارية والاقتصادية للدول، حيث تلعب دورًا محوريًا في تنظيم تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. التعريفة الجمركية هي ضريبة تُفرض على السلع المستوردة، بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتوليد إيرادات حكومية، والتحكم في تدفق السلع المستوردة. تتنوع التعريفة الجمركية ما بين النوعية، التي تُحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة، والنوعية الكمية، التي تُحدد كمبلغ ثابت على كل وحدة مستوردة.

في سياق التجارة الخارجية، تؤثر التعريفة الجمركية بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة، مما يؤثر بدوره على الكميات المستوردة وعلى المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة. يمكن للتعريفة أن تحمي الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الشديدة، مما يمنحها الفرصة للنمو والتطور. إلا أن هذه الحماية قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، خاصة إذا شملت التعريفة المواد الخام والمكونات المستوردة اللازمة للتصنيع.

I. مدخل نظري حول التعريفة الجمركية

تعتمد التعريفة الجمركية على مجموعة من القوانين واللوائح التي تحكم تداول البضائع عبر الحدود، وتختلف هذه القوانين من دولة إلى أخرى بناءً على السياق القانوني والاقتصادي والسياسي لكل دولة. وعلى الرغم من هذا التباين، فإن هناك بعض الأسس العامة التي تحكم الاجراءات الجمركية في معظم الدول، مثل الحفاظ على الأمن القومي والصحي والبيئي، وتعزيز التجارة الدولية والاقتصاد الوطني، وتطبيق القوانين واللوائح الدولية والثنائية.

تشمل الاجراءات الجمركية مجموعة واسعة من الأنشطة والإجراءات التي تتراوح بين التصريحات والتصاريح الجمركية وتقييم الرسوم والضرائب، والتفتيشات الجمركية والصحية والبيئية، والتأمين والأمان الجمركي، ومكافحة التهريب والغش التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاجراءات الجمركية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية واتفاقيات الحماية البيئية وحقوق الملكية الفكرية، وتقديم الدعم والمساعدة للشركات والمصدرين والمستوردين فيما يتعلق بالتجارة الدولية.

من المهم فهم أن التعريفة الجمركية ليست فقط مجرد عائق لحركة البضائع، بل يمكن أيضاً أن تكون فرصة لتحقيق المزيد من الكفاءة والتنافسية في التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، يمكن لتبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين التكنولوجيا المستخدمة فيها أن يقلل من تكاليف الإدارة ويزيد من سرعة وفعالية حركة البضائع، مما يعزز الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعزز التنمية الاقتصادية.

1. ماهية الجمارك

قطاع الجمارك يعد من الأقسام الحيوية والأساسية في أي دولة، حيث يشكل العمود الفقري الذي يستند إليه الاقتصاد الوطني. يعمل قطاع الجمارك كآلية لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التجارة الخارجية، حيث ينظم تدفق المبادلات التجارية ويحمي الحقوق التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم في تيسير حركة التجارة بين الدول وتيسير العمليات التجارية عبر الحدود. ولكن دور قطاع الجمارك لا يقتصر فقط على ذلك، بل يشمل أيضًا تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الدولية وجبايات الرسوم الجمركية، بهدف ضمان النزاهة والعدالة في التجارة الدولية وتعزيز الأمن الاقتصادي للدولة.

1.1. نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية و تعريف الجمارك

أولا : نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية

تُعتبر الجمارك الجزائرية هيئة وطنية نظامية مؤهلة قانونًا لمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج، وقد شهدت تحولات جذرية وتطورات عميقة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني عبر مختلف مراحله. (سلطاني سامي، 2003، ص ص 103- 105)

أ. فترة ما بين 1962 - 1969

أهم ما يمكن تسجيله في هذه الفترة يتمثل في الآتي:

- استمرار العمل بالقوانين والنظم الفرنسية إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية؛
- فيفري 1963: إنشاء رسم خاص على الواردات مقدرة بـ 3 ؛
- ماي 1963: تحديد نظام الحصص الذي يحدد كمية السلع المستوردة كمحاولة لرقابة التجارة الخارجية

- أكتوبر 1963: إنشاء أول تعريفة جمركية جزائرية
- أفريل 1964: إحداث آليات مراقبة الصرف
- فيفري 1968: تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة.

ب. فترة ما بين 1970-1978

تميزت هذه الفترة بعدة أحداث عرفتها البلاد منها:

- تأميم تدريجي للتجارة الخارجية وخلق أنشطة مسيرة من طرف شركات وطنية لإنجاز صناعة وطنية، تسير إحتكار الإستيراد والتصدير وتوزيع المواد الضرورية للسوق الجزائرية

- في عام 1973، تم إصدار تعريفة جمركية جديدة.

- تم تمديد نظام الحصص السابق المذكور.

- تم تحديد نظام الترخيص الشامل للإستيراد الذي كان متوقعاً أن يُعلن عنه حتى عام 1973.

- تم وضع نظام خاص بالمواد الحرة.

ج. الفترة ما بين 1978-1987

تميزت هذه الفترة بـ:

- صدور قانون المالية لعام 1978، الذي أكد مبادئ التأميم والاحتكار، بما في ذلك تأميم التجارة الخارجية، وتوحيد السيطرة عليها تحت إشراف الدولة.

- صدور القانون رقم 79-07 في 21 يوليو 1979، الذي أدخل نظام جمركي جديد، بعد التخلص من الأنظمة الجمركية الفرنسية الاستعمارية.

- تم تقليص مهام وصلاحيات وامتيازات إدارة الجمارك، بما في ذلك مراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج، ونقل بعض هذه المهام إلى المؤسسات والشركات الوطنية المتخصصة في التجارة الخارجية.

-تم تحسين المعدات والموارد للمصالح الجمركية، بما في ذلك بناء ثكنات وأحياء جمركية، واقتناء أراضي وسكنات، وتحديث السيارات والمعدات، لزيادة كفاءة العمل.

- منحت إدارة الجمارك الاستقلالية الكاملة كمديرية عامة، وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 82-237 لعام 1982، الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية وتعزيز دورها ووظائفها.

د. الفترة ما بين 1988-1991

بتاريخ 12 جانفي 1988، تم إصدار سلسلة من القوانين، وهي القوانين رقم 88-01 و 88-02 و 88-03 و 88-04. هذه القوانين تتضمن بالتوالي:

-القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي يحدد خططها وتنظيمها.

-صناديق المساهمة، الذي ينظم جمع واستخدام المساهمات في المؤسسات الاقتصادية العامة.

- تعديل القانون التجاري، الذي يحدد القواعد المطبقة على المؤسسات الاقتصادية العامة وينظم أنشطتها وعملياتها.

كما تم اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية التالية:

- في عام 1991، تم إصدار أربعة مراسيم تنفيذية، من بينها المرسوم رقم 91/76 بتاريخ 16 مارس 1991 الخاص بتنظيم المصالح الخارجية، بالإضافة إلى ثلاث مراسيم أخرى تتعلق بالمديرية العامة.
- في نفس العام، تم الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بالنظام المنسق الذي أصدره سابقًا مجلس التعاون الجمركي ويديره حاليًا المنظمة العالمية للجمارك، وتم ذلك في 30 مارس 1991.

هـ. الفترة ما بين 1992-2000

تميزت هذه المرحلة ببعض الأعمال والنشاطات منها:

- عام 1993، تم تعديل المراسيم التنفيذية الأربعة التي صدرت في عام 1991، من خلال ثلاث مراسيم تنفيذية جديدة بأرقام 329/93، 330/93، و 331/93. هذه التعديلات أدت إلى منح إدارة الجمارك نظرة جديدة، حيث تم إعادة تنظيمها على المستوى الوطني، وتم تأكيد طبيعتها القانونية كمديرية عامة مستقلة، وتميزت بقوانينها وأنظمتها المتماشية مع خصوصيتها المدنية والعسكرية الاقتصادية والمالية.

- على المستوى المركزي، تم تقسيم الإدارة إلى تسع مديريات مركزية وخمس مديريات دراسات، وتحت كل مديرية مركزية توجد مديريات فرعية ومكاتب، بينما على مستوى المصالح الخارجية ذات الاختصاص الجهوي، تم إنشاء 12 مديرية جهوية ومقتشيات أقسام (46) وحدات فرق ومند وبيات الأمن وغيرها.

- تمت مراجعة هذه المراسيم في سنوات لاحقة، حيث تم تعديلها أيضًا في عامي 1995 و 1998. في عام 1995، تم إدخال أحكام قانونية جديدة بهدف تسهيل الإجراءات الجمركية في مجال الاستيراد والتصدير بشكل خاص.

- عام 1998، تم تعديل القانون القديم للجمارك الذي صدر في عام 1979، بقانون جديد هو القانون رقم 98/10. هذا القانون الجديد، الذي نُشر في الجريدة الرسمية رقم 61 بتاريخ 22 أغسطس 1998، حاول التعامل مع بعض الجوانب الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدولة.

و. الفترة ما بين 2001 إلى الآن

شهدت إدارة الجمارك تحولات جذرية في عدة جوانب من التنظيم والهيكلية، بما في ذلك القوانين والتنظيمات، وإدارة الموارد البشرية والموارد المادية والوسائل المالية. تم تبني التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات والمراقبة، بما في ذلك استخدام أجهزة سكانير ونظم الإعلام الآلي.

كما تم إصدار تعريفة جمركية جديدة بموجب الأمر رقم 01/02، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 20 أغسطس 2001. وتم إطلاق مدونة لأخلاقيات المهنة والسلوك داخل جميع مصالح الجمارك، مستندة إلى توجيهات المنظمة العلمية للجمارك.

تم افتتاح ثلاث مدارس جمركية جديدة، واحدة في وهران، والثانية في الجزائر، والثالثة في تلمسان، بالإضافة إلى تأسيس مجلس بيداغوجي خاص بالمدارس الجمركية. وتم إنشاء ثلاث مصالح جمركية جديدة.

وفي هذه الفترة، شهدنا تخريج دفعات كبيرة من الضباط والموظفين المختلفين، بما في ذلك ضباط الرقابة وأعوان الرقابة. تم أيضًا توقيع اتفاقيات تعاون وتنسيق مع عدد من المؤسسات الوطنية والشركات المختصة، بالإضافة إلى تكثيف الاتصالات والمشاورات في جميع المجالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية عمومًا.

ثانيا: تعريف الجمارك

مهام إدارة الجمارك تشمل التنظيم والتنفيذ لعمليات نقل البضائع إلى ومن البلاد، سواء كانت داخلية أو خارجية. تقوم الجمارك بمراقبة وتسهيل الواردات والتصديرات عبر الحدود، وتنظيم ومراقبة العمليات الجمركية وتطبيق الضرائب والرسوم الجمركية، بهدف ضمان الامتثال للتشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة الدولية.

تعمل الجمارك كإدارة مكلفة بالمراقبة على اجتياز السلع والأموال عبر الحدود الوطنية، وتطبق مجموعة من القوانين والنظم والاتفاقيات، سواء كانت دولية أو وطنية، وذلك وفقًا للمعايير المعترف بها عالميًا أو داخليًا، من خلال المؤسسات التي تنشئها الحكومات الوطنية . (بلقاسم بودالي ، 2010 ، ص 4).

تُعرف الجمارك كالإدارة المسؤولة عن مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية، بما في ذلك جباية الضرائب الجمركية وحماية النظم الاقتصادية للدولة. ويُعتبر أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها انتهاكًا للنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية، وتُعد القوانين الجمركية جزءًا أساسيًا وحيويًا من هذا النظام (بلقاسم بودالي ، 2010 ، ص 4).

تنص المادة 22 و 22 من قانون الجمارك على أن الجمارك عبارة عن جهاز إداري يعمل على تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي التي تنظم المبادلات التجارية وتحركات الأفراد، فهي تمارس عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون، إذ أنها تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية.

مما سبق نستخلص أن إدارة الجمارك أداة حيوية وفعالة في الاقتصاد لأي دولة، حيث تلعب دوراً حيوياً في ضمان تنفيذ القوانين واحترام التشريعات المتعلقة بالمبادلات الاقتصادية وحركة الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية. تتولى إدارة الجمارك تنظيم ومراقبة حركة البضائع والشحنات عبر الحدود، وتقوم بفحص وتصنيف المواد والمنتجات المستوردة والمصدرة وفقًا للمعايير والقوانين الوطنية والدولية المعترف بها. كما تطبق الرسوم والضرائب الجمركية المناسبة وتقوم بجمعها، وتعمل على تيسير حركة التجارة الدولية وتعزيز الأمن والأمان الاقتصادي للدولة.

2.1. اقسام إدارة الجمارك و مهامها

أولا : اقسام إدارة الجمارك

تُعتبر إدارة الجمارك الجهة الرئيسية المسؤولة عن حماية الاقتصاد الوطني، ويظهر دورها الحيوي كنتيجة طبيعية لموقعها الاستراتيجي على طول الحدود البرية والبحرية، وكذلك في نقاط دخول البضائع إلى الإقليم الوطني. تتمثل إحدى مميزات إدارة الجمارك في توزيع مصالحها على أهم المداخل الحدودية من خلال مراكز ومكاتب حدودية، بالإضافة إلى قبضتها الفعّالة على المناطق الداخلية للتراب الوطني.

ومن المهم أن يظل الطابع الاستراتيجي لتواجدها الحدودي نقطة قوتها الرئيسية.(سماح شوادي ،2016 ،ص 21).

أ. القسم الإقليمي للتدخل الجمركي

- تنص المادة 28 من قانون الجمارك ضمن الفصل الثالث والمعنون بـ: تنظيم إدارة الجمارك وسيرها. القسم الأول: مجال عمل إدارة الجمارك على ما يلي : "تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا القانون".

- **الإقليم الجمركي**: تنص المادة 01 من قانون الجمارك الواقعة ضمن الفصل الأول: مجال تطبيق قانون الجمارك القسم الأول: أحكام عامة " يشمل الإقليم الجمركي، نطاق تطبيق هذا القانون، الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والفضاء الجوي الذي يعلوها."
- **الإقليم الوطني:** يتكون من المساحة الأرضية التابعة للدولة الجزائرية وهو بتعريف أخر اقليم السياسي لها.

ب. النطاق الجمركي

تقوم إدارة الجمارك بتنفيذ وظائفها في جميع أنحاء الإقليم الجمركي وفقًا للشروط المحددة في قانون الجمارك، حيث تنظم منطقة النطاق الجمركي التي تشمل جميع التراب الوطني، وتقوم الإدارة بتنفيذ نشاطاتها بصورة محددة. يمكن تعريف منطقة النطاق الجمركي على أنها الجزء من الإقليم الجمركي الذي يخضع للرقابة الجمركية الصارمة، بهدف ضمان الحماية الكافية للحدود، ويشمل النطاق الجمركي**:**

- تُعتبر المنطقة البحرية المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة لها، بالإضافة إلى المياه الداخلية وفقًا للتعريفات المحددة في القوانين المعمول بها. أما المنطقة البرية، فتمتد على طول الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم يبعد ثلاثين (30) كيلومترًا عن حدود الإقليم الجمركي. وفي حال الضرورة، ولتسهيل مكافحة التهريب الجمركي، يمكن توسيع نطاق المنطقة البرية إلى ستين (60) كيلومترًا. ويحق التمديد في هذه المسافة إلى أربعمائة (400) كيلومتر في الولايات التالية: تندوف، ادرار، وتمنراست. (زيد مراد ، 2005/2006 ، ص 268.).

ثانيا : مهام و إدارة الجمارك

يمكن تحديد المهام الأساسية للجمارك فيما يلي:

أ. المهمة الجبائية : تتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب التي يدفعها المستورد والمصدورون للجمارك طبقا لقانون التعريفة الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة(بوعون يحياوي نصيرة ، 2010، ص 191).

ب. المهمة الاقتصادية : تتباين لنا مهام إدارة الجمارك من خلال ما يلي:

- حماية الاقتصاد الوطني: إن الجمارك تعمل على حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية ومكافحة الإغراق بمختلف أنواعه (مقلعي فتيحة حرم منوح ، 2009، ص 143) ؛
- حماية الصناعات الناشئة بحماية مؤقتة ونسبية تتماشى والظروف الإقتصادية وكذا مراقبة واحترام المبادلات الخارجية (بوعون يحياوي ، 2010، ص 192.)

- تعتبر تحضير وتنظيم الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية وسيلة أساسية لتوجيه سياسات الدولة الاقتصادية واتخاذ القرارات السياسية المناسبة بناءً على الأوضاع الاقتصادية الحالية. تُعتبر هذه الإحصائيات مصدرًا أساسيًا للمعلومات للمتعاملين الاقتصاديين، إذ تسهم في توفير بيانات دقيقة وشاملة حول حركة التجارة الخارجية وأنماط التبادل التجاري مع الدول الأخرى.

ج. مهام أخرى للجمارك : لا ينحصر دور الجمارك بين المهمة لاقتصادية والمهمة الجبائية بل هناك مهام أخرى وتتمثل فيما يلي: (مقنعي التيحة ، 2009، ص 144)

-تنفيذ ومراقبة الالتزام بالقوانين المتعلقة بالعلاقات المالية الخارجية.

-مكافحة التهريب عبر المنافذ الجمركية البحرية، الجوية، والبرية.

-حماية الثروة الحيوانية والنباتية وصحة المواطنين من خلال مراقبة السلع ومكافحة تجارة المخدرات.

-تأمين الإيرادات الحكومية من خلال منع التهرب الضريبي وضمان دفع الرسوم والضرائب المستحقة.

-منع استيراد المواد التي تضر بالأخلاق والأمن الداخلي مثل الأسلحة.

- حماية البيئة من خلال منع استيراد السلع الخطيرة والملوثة.

3.1. أهمية وأهداف الجمارك

أولا : أهمية الجمارك

تتمثل أهمية الجمارك في:

أ. تعتبر الجمارك مصدرًا هامًا للإيرادات المالية للحكومة، حيث يتم جمع أموال من فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة، وتسهم هذه الأموال في تمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية المختلفة.

ب. يُستخدم دور الجمارك أيضًا لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية غير العادلة، حيث يمكن للحكومة فرض رسوم جمركية أعلى على المنتجات المستوردة لتشجيع الاستهلاك المحلي ودعم الصناعات المحلية.

ج. تساعد الجمارك في تنظيم التجارة الخارجية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك فرض متطلبات جمركية محددة لضمان سلامة المستهلكين وحماية البيئة.

د. يلعب الجمارك دورًا هامًا في تعزيز الأمن الوطني ومكافحة التهريب من خلال التحقق من مطابقة البضائع للقوانين واللوائح المحلية، ومكافحة تهريب البضائع غير المشروعة أو المحظورة.

هـ. تُسهم الجمارك في توفير حماية للمستهلكين من المنتجات المشبوهة أو غير الصالحة للاستهلاك من خلال تنفيذ إجراءات فحص للبضائع للتحقق من جودتها وسلامتها ومطابقتها للمعايير القياسية المطلوبة.

يمكن أن تختلف أهمية الجمارك من بلد إلى آخر، وتتأثر بالاقتصاد والسياسة والتحديات الدولية. ومع ذلك، فإن الجمارك تلعب دورا حاسما في ت نظيم التجارة الخارجية ودعم التنمية الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية.

ثانيا : اهداف الجمارك

على الرغم من اختلاف أولويات الإدارات الجمركية من بلد الى آخر وبالتالي اختلاف أهدافها، الا انه يمكن الاتفاق على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المشتركة والمسطرة غالبا في اجندات الإدارات الجمركية المختلفة (حليس و راضية ،2022،الصفحة) :

أ. العمل على تطوير نظام عمل يراعي الحاجة إلى تحقيق : التوازن بين متطلبات تيسير التجارة وكفاءة الرقابة الجمركية يشير هذا الهدف إلى حاجة إدارات الجمارك إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تسهيل التجارة الدولية من خلال تأمين حركة السلع عبر الحدود بطريقة سلسة وفعّالة، وضمان منع دخول السلع أو الأنشطة غير المشروعة، تسعى إدارات الجمارك إلى تحقيق توازن دقيق بين تيسير التجارة وضمان الأمن. يتطلب ذلك تطوير أنظمة وإجراءات فعالة تحقق كلا الهدفين بدون المساومة على أي منهما.

ب.**تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب الجمركية:** تتضمن إحدى المهام الأساسية لإدارات الجمارك جمع الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات. تبرز هذه الغاية الحاجة الماسة إلى تحسين كفاءة هذه العملية من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل التأخير، وتقليل فرص الاحتيال أو التهرب الضريبي. بتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب الجمركية، يمكن لإدارات الجمارك تعزيز جمع الإيرادات للحكومة، مما يسهم في تعزيز الخدمات العامة وتنفيذ مبادرات التنمية.

ج. **الانفتاح على مجتمع الأعمال من خلال إقامة علاقة تشاركية تضمن الشفافية:** إدارات الجمارك تلعب دورًا مهمًا في تنظيم التجارة الدولية، مما يستدعي بناء علاقات مفتوحة وشفافة مع مختلف أفراد مجتمع الأعمال. ينبغي على إدارات الجمارك إنشاء قنوات اتصال فعّالة مع التجار والمستوردين والمصدّرين، والتعاون معهم في تطوير السياسات والإجراءات الجمركية. من خلال هذا التعاون، يمكن لإدارات الجمارك تعزيز كفاءة العمليات التجارية وتقليل التكاليف والأعباء المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح. (Petersone et al., 2016,p15)

د. الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتكوين المستمر : يتطلب العمل في مجال الجمارك مستوى عالًا من الخبرة والمعرفة المتخصصة، لذا يجب على إدارات الجمارك الاستثمار في تطوير مهارات موظفيها من خلال التدريب والتعليم المستمر. تشير هذه الضرورة إلى حاجة إدارات الجمارك إلى توفير فرص التدريب والتعليم لموظفيها، لضمان بقائهم على اطلاع دائم بآخر التطورات في السياسات والإجراءات الجمركية، فضلاً عن متابعة التوجهات والتكنولوجيات الجديدة في مجال التجارة الدولية

هـ. تصميم هيكل تنظيمي فعال يقلل من العمليات غير الضرورية: إدارات الجمارك هي منظمات معقدة تتطلب إدارة فعالة وهياكل تنظيمية للعمل بكفاءة، يشير هذا الهدف إلى حاجة إدارات الجمارك لتصميم وتنفيذ الهياكل التنظيمية التي تقلل العمليات غير الضرورية وتعزز الكفاءة، من خلال تبسيط الإجراءات والقضاء على التكرار وتحسين تخصيص الموارد بالشكل الذي يمكن لإدارات الجمارك تحسين فعاليتها الشاملة(Petersone et al. 2016 . P43)

و. **التحديث المستمر للقوانين والتشريعات الجمركية بما يتماشى مع التطورات الدولية :** تعتبر التجارة الدولية ميدانًا متقدمًا ومتغيرًا باستمرار، ولذا ينبغي لإدارات الجمارك أن تكون على دراية بأحدث التطورات في قوانين وتشريعات الجمارك. يجب على هذه الإدارات تحديث سياساتها وإجراءاتها بانتظام، لضمان توافقها مع أفضل المعايير الدولية والاتجاهات الناشئة في هذا المجال.

ز. تكييف العمل الجمركي لاستيعاب البيئة الديناميكية للتجارة الدولية : بناءً على طبيعة التجارة الدولية المتغيرة وديناميكيتها، ينبغي لإدارات الجمارك البقاء مرنة وقادرة على التكيف مع التحولات في البيئة التجارية. يعكس هذا الهدف الحاجة الملحة لإدارات الجمارك للتفوق في توقع التطورات والتحديات الناشئة في مجال التجارة الدولية. ومن المهم وضع استراتيجيات مبتكرة لإدارة المخاطر وتعزيز الكفاءة، مما يتيح لها التكيف بفعالية مع التحولات في البيئة التجارية الدولية. ومن خلال ذلك، يمكن لإدارات الجمارك الاستمرار في اللعب بدور حيوي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية.

2. الاجراءات الجمركية المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية

بعد النظر في الجباية والتعريفة الجمركية والقيمة الجمركية في المبحث السابق، سنستكشف في هذا المبحث الإجراءات المتبعة عند تطبيق التعريفة الجمركية. سنركز على ثلاثة عناصر رئيسية، حيث يشمل العنصر الأول تقديم التصاريح المفصلة، ثم يتبعه العنصر الثاني الحصول على هذه التصاريح المفصلة، وفي النهاية يتم التطرق إلى كيفية جمع وتسوية الرسوم الجمركية..

1.2. تصريح المفصل (المصرح)

كل بضاعة مستوردة أو مصدرة، يجب أن تكون محل تصريح مفصل وهذا ما يسمى بالطابع الإلزامي للتصريح المفصل " هذا ما نصت عليه المادة 75 من قانون الجمارك الجزائري.

ولقد نص المشرع على إجراءات الجمركة في الفصل السادس ضمن الأحكام العامة من المواد 75 إلى 114من قانون الجمارك الجزائري.

إن التصريح المفصل وثيقة محررة وفقا لأشكال معينة، يبين فيها المصرح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة الجمركية.

وإن هذا التصريح يشكل سند دين لصالح الخزينة العامة، وتحرر هذه الوثيقة على أربع نسخ الأولى تسلم للمصرح، والثانية لإدارة الجمارك والثالثة للبنك والرابعة والأخيرة للمديرية العامة.

أولا : الوثائق المرفقة للتصريح المفصل:

ينبغي أن يرافق التصريح المفصل جميع الفواتير الضرورية لمراقبة وتحديد القيمة من قبل الجمارك، بالإضافة إلى المعلومات المالية وجميع الوثائق التي توضح الوضعية، وفقاً لما جاء في المادة 51 من قانون الجمارك المتعلقة بالإحضار لدى الجمارك.

أ. الوثائق المتعلقة بتحديد القيمة لدى البنك:

تأثير تقرير الجباية الجمركية مباشرة يتوقف على القيمة المعلنة للبضائع لدى الجمارك. لذا، يتم الاتفاق عادة على مصطلحات عالمية تتعلق بقيمة الصفقة، حيث يُدمج ثمن الشراء الفعلي بقيمة النقل، الشحن، التأمين، والخدمات الأخرى التي قد تكون جزءًا من الصفقة.

- **وثيقة التأمين:** تفرض قوانين الجمارك على المتعاملين الاقتصاديين ضرورة تأمين السلع المُعرضة للتصريح المفصل، حيث يُشترط دمج قيمة التأمين في البضائع عند الجمركة. وينص القانون على أن يتم التأمين من خلال شركة تأمين جزائرية.

نظرًا لأن عملية الجمركة تتم بعد وصول السلع، فإن التأمين على هذه السلع يتم بعد وصولها، وبالتالي لا يُغطي التأمين عمليات النقل. من المفترض عدم تضمين مبلغ قسط التأمين في القيمة المُعلنة للسلع عند الجمركة، حيث يتم تأمين السلعة بعد دخولها الإقليم الجمركي، وبالتالي لا يُضاف مبلغ قسط التأمين إلى القيمة المعلنة لدى الجمارك.

وهنا نرى أن التأمين هو إجراء شكلي الغرض منه هو الحصول على وثيقة التأمين التي تتمثل في عقد التأمين والرأي الأرجح فإن هذا الإجراء لم يبق إجباريا بنفس الطريقة مع توسع شبكة التأمين الخاصة.

- **الفاتورة** :تشكل أهم وثيقة ترفق مع التصريح المفصل لدى الجمارك فهي تعكس نوع العملية إن كانت تجارية أم لا، وذلك من خلال قيمة ونوع السلعة والتسهيلات التي يقدمها المورد للمستورد ويعتبر الدليل على حق الملكية القانونية على البضائع محل التصريح إن ثمن البضائع الكلي الموجود على الفاتورة هو أهم عنصر لتحديد القيمة لدى الجمارك، هذا إن لم تكن البضاعة خاضعة لقيمة إدارية، إلا أن ثمن الفاتورة يسجل في خانة خاصة به في التصريح المفصل الخانة (13) تتضمن الفاتورة كل البيانات اللازمة للتعريف على البضاعة نوعها ثمن الوحدات ، طريقة الاستعمال الوحدات الترميزية.

ب. الوثائق المتعلقة بتحديد وضعية البضائع

بالإضافة إلى الوثائق التي تُساعد على تحديد القيمة لدى الجمارك، هناك وثائق أخرى تحدد الوضعية القانونية للبضائع وعلاقتها بنشاط المستورد، بالإضافة إلى مدى امتثاله لإجراءات الصرف بطريقة تتوافق مع معايير المراقبة.

- **وثيقة المعلومات المفصلة :**هذه الوثيقة هي وثيقة شاملة تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالتصريح، وتُعتمد عليها من قبل المصرح لتخليص الإجراءات الجمركية. تُنشأ هذه الوثيقة بواسطة النظام الآلي المخصص للمعتمدين لدى الجمارك، وبالتالي يمكن العثور عليها بشكل موحد لدى معظم المصرحين. تعتبر هذه الوثيقة إجبارية عند التصريح وتقديم ملف التصريح.
- **رسالة النقل الجويLTA :** نسخة تحرر من قبل شركات النقل الجوية أو من قبل الأعوان المعتمدين أعوان النقل الجوي تتكون من ثلاث وحدات للنقل وأخرى للمرسل إليه. النسخة الثالثة لرسالة الشحن، إلى جانب نسخ أخرى بأعداد محددة وفقاً لاحتياجات الاستخدام، تتبع شكلًا موحدًا عالميًا بموجب اتفاقية "وارسو" لعام 1929، التي تم تعديلها في عامي 1955 و1961. تُعتبر رسالة النقل الجوي دليلاً قانونيًا على عقد النقل بين المالك وشركة النقل للبضائع، وتمثل أيضًا فاتورة أعباء النقل. يُحدد ثمن النقل الجوي وفقًا لاتفاقيات المنظمة العالمية للنقل الجوي، التي تعديل قيمة النقل خلال فترات زمنية محددة بناءً على الظروف والتغيرات الاقتصادية. تلتزم شركات الخطوط الجوية الجزائرية بالقواعد المحددة في هذه الاتفاقيات لتحديد ثمن النقل، وذلك بموجب عضويتها في المنظمة.

تمثل رسالة النقل الجوي إثبات قانوني على أن البضائع اتخذت شكل قانوني، أما في حالة اعتماد البضاعة تأمين النقل أي شركة الخطوط الجوية الجزائرية فاعتبر بمثابة عقد تأمين وتظهر أهميتها في إجراءات

التصريح المفصل وبالضبط في ملف التصريح، تحتوي رسالة النقل الجوي حسب ما نصت عليه اتفاقية النقل الجوي الوارسو " على البيانات التالية:

- اسم وعنوان المرسل إليه والناقل.
- مكان تحرير الوثيقة.
- نقاط الوصول ونقطة الانطلاق.

تُحدد القيمة الكلية للعقد بالعملة الصعبة، بما في ذلك سعر النقل والتأمين وتكلفة البضائع. يتم إصدار هذا التصريح باستناد إلى المعلومات الموجودة في محفظة الوثائق التي تُقدمها الشركة المصرحة. تُلعب الجمارك دورًا مهمًا في مراقبة هذه العمليات، حيث تُعتبر عمليات النقل والشحن والتأمين على السلع قبل دخولها الإقليم الجمركي جزءًا من القيمة لدى الجمارك. إذا كانت القيمة مبنية على أساس CAF أو FOB، وهي مصطلحات في التجارة العالمية، تحتاج الجمارك إلى مراقبة العمليات وفقا لذلك. (Chibanirabah,2020, p:16) ، ويجب أن ترافق بالوثائق المبينة لقيمة النقل وقسط التأمين.

ثانيا: وثائق أخرى

الوثائق تتضمن مختلف تراخيص الاستيراد المحظورة من قِبل مؤسسات الدولة، وتهدف إلى استيراد بعض البضائع التي غالبًا ما تشكل خطرًا على الصحة العامة والأمن العام، مثل الأسلحة والسكاكين وبعض المواد الكيميائية والأدوية. تُدرج هذه الوثائق في ملف التصريح وتُخصص لها رقم ترميزي يشار إليه في خانة محددة لهذا الغرض، وهي الخانة رقم 55. لأغراض الرقابة الشكلية فقط، يقوم المفتش بمراقبة هذه الأرقام والوثائق المقابلة للتحقق من صحتها.

2.2. اكتتاب التصريح المفصل

أهم الأشخاص المصرح لهم في التصريح هم:

- مالك السفينة) المورد أو المستورد)

- الوكيل المعتمد لدى الجمارك، حيث أنه بحكم علاقته القانونية مع مالك البضاعة تفوض إليه إجراءات الجمركة.

- الناقل ويشترط فيه الحصول على تفويض من مالك البضاعة.

وتمر عملية التصريح المفصل ب 03 مراحل هي:

أولا :القابلية

قبول التصريح يعتبر الخطوة الأولى في عملية المراقبة على مستوى المفتشية الرئيسية للأقسام، ويمثل أول إجراءات التخليص الجمركي. تتضمن هذه المرحلة تقديم التصريح والبيانات المتعلقة بالبضائع الموضوعة تحت السيطرة الجمركية، وتركز على مراقبة الجانب الشكلي للتصريح الجمركي، وتنص على هذه العملية الشكلية في المادة 82 من القانون الجمركي. كل انتهاك لهذه الالتزامات يؤدي إلى عدم قابلية التصريح للتطبيق، وفقا لما نصت عليه المادة 88 من القانون الجمركي.

ثانيا :التسجيل

بعد التحقق والمراقبة من البيانات المذكورة، يقرر المفتش ما إذا كان سيقبل التصريح أم لا، وفقا لما جاء في المادة 88 من القانون الجمركي الجزائري. في حال عدم قبول التصريحات شكلاً، يتم رفضها ولا

يُسجلها، وهذا ينص عليه القانون. أما في حالة قبول التصريحات، فإنها تُسجل في سجل عام بطريقة قانونية تلزم أصحابها ولا تُمكن من التراجع عنها، ما لم تطرأ تغييرات على بعض العناصر. ويُجرى التسجيل في اليوم نفسه الذي يتم فيه إيداع التصريح، وقبل بدء التحقيق في مطابقة البضائع للمعلومات المذكورة في التصريح، ويتم ذلك ضمن إطار محدد يشمل الوزن، العدد، والقياس. يُمثل التسجيل السند القانوني لإدارة الجمارك في أي تدخل أو دعوى ضد المشرع، وهذا ما نصت عليه المادة 89 من القانون الجمركي.

ثالثا: الفحص

الهدف منه هو تجنب كل ما يمكن أن يغيب عن انتباه مراقبي المراحل السابقة وحتى توفر ضمانات أكبر فعالية أشد للمسألة المراقبة وهي تمثل خاتمة الإجراءات.

ترتبط عملية المراقبة بالشكل والمضمون للتصريح، حيث تقوم المصلحة بإعادة مراقبة فعالية البضائع الموضوعة تحت التصريح لمعرفة مدى تطابق البيانات. يقوم المفتش بفحص مضمون التصريح الجمركي باختيار عينة من مجموع البضائع وفحصها، في حال وجود شك في المعلومات المقدمة بشأن طبيعة البضائع أو نوعها.

تُنفذ هذه العملية بحضور المصرح، وفقاً لما جاء في القانون الجمركي الجزائري. إذا تبين تطابق المعلومات المصرح بها، تسلم الجمارك لصاحب البضاعة وصلاً لرفع بضاعته. أما في حالة عدم التطابق، يُلزم المصرح بتعديل التصريح ودفع مبلغ الغرامة الناتجة عن هذا الخطأ. في حال عدم قبول المصرح لهذا الالتزام، يمكن له طلب فحص كلي إذا كان النزاع يتعلق بالوزن أو الحجم أو العدد أو الطول، شريطة أن يتحمل كل النتائج الناتجة عن ذلك.

إذا كان النزاع يتعلق بالمنشأ أو القيمة أو النوع، يرفع النزاع إلى لجنة التعريفة التي تتخذ قراراً وفقاً لإجراءات محددة.

3.2. تحصيل وتصفية الرسوم والحقوق الجمركية

أولا: **الرسوم الجمركية**

الرسوم العامة تمثل مبلغًا من النقود يُدفعه الفرد إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة مقابل الاستفادة من خدمات معينة يقدمها الجهاز العام، سواء للنفع العام أو النفع الخاص. ومن بين هذه الرسوم، الرسوم المفروضة على القيمة المضافة، وتشمل الرسوم الجمركية تلك التي تُحدد في التعريفة الجمركية، والتي يتم فرضها على البضائع عند دخولها أو خروجها من النطاق الجمركي. (طويل آسيا ، 2001 ، ص 53)

أ. الرسم الجمركي على القيمة المضافة (TVA)

الرسم على القيمة المضافة يُعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، حيث تُجمع من قِبل المؤسسة لصالح الخزينة العامة وتُحملها للمستهلك. يُعتبر هذا النوع من الضرائب جزءًا من النظام الضريبي الجزائري، حيث تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 1992 وفقًا لنص المادة 19، وقد جاء ليحل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والخدمات. ويعتبر هذا الرسم ضريبة حديثة واسعة التطبيق، حيث تم تطبيقه في 62 دولة بعد نهاية عقد 1990، ووصل إلى الجزائر في عام 1991.

تم إنشاء الرسم على القيمة المضافة بموجب المادة 656 من قانون المالية، حيث تُفرض على العمليات المصرفية والتأمينات ومحصورة بالأحكام المحددة. بدأ سريان هذا الرسم اعتبارًا من 1 أبريل 1992 وفقًا لأحكام المادة 19 من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 1991. ويتم تطبيق هذا الرسم على القيمة لدى

الجمارك وجميع الحقوق والرسوم، مع الإعفاء النوعي الإضافي. وتبلغ معدلات ضريبة القيمة المضافة 14% و 2% وفقًا لقانون المالية لعام 2001 وأصبحت كما يلي:

- المعدل العادي 19% يخص البضائع التي تخضع لهذا المعدل في المادة 21 منTVA
- المعدل المنخفض يخص البضائع التي تخضع لهذا المعدل في المادة 23 منTVA

ب. العمليات التي تعفى من الرسم على القيمة المضافة:

العمليات التي تتم عند الاستيراد : تتمثل في المنتجات المعفى بيعها في الداخل من هذا الرسم والبضائع الموضوعية تحت نظام مؤقت للحقوق الجمركية بالإضافة إلى إعفاءات أخرى خاصة بالنقود.

ب.1. العمليات التي تتم عند التصدير:

في جميع العمليات التي يتم من خلالها تصدير السلع إلى الخارج، يتحمل المشتري الرسم ويضمنه مع الرسوم الأخرى، بما في ذلك عمليات البيع والتصنيع المتعلقة بالبضائع المصدرة. كما تشمل ذلك عينات البيع والتصنيع المتعلقة بالبضائع التي لها منشأ وطني والمقدمة إلى المحلات التجارية والتي تُخضع للرقابة.

ب.2. الرسم النوعي الإضافيTSA:

لقد تأس الرسم النوعي الإضافي TSA بموجب المادة 99 من قانون المالية لسنة 1994 نصها كالآتي:

" لقد نشأ لفائدة ميزانية الدولة رسم نوعي إضافي يطبق على المنتوجات، وهذا حسب قائمة المعدلات والمبالغ

ستحدد من طرف نص تطبيقي ".

حيث جاء تعويضا للرسم التعويضي Compensatoire taxe الذي يضم 21 سنة تتراوح ما بين 4%

إلى300%

الرسم النوعي الإضافي يُفرض على قائمة محددة من المنتجات التي تم استيرادها بواسطة أفراد طبيعيين أو معنويين للاستخدام الشخصي أو لإعادة البيع. تم تعديل هذا الرسم بموجب المادة 111 من قانون المالية لعام 1996 والمادة 67 من قانون المالية لعام 1997 والمادة 42 من قانون المالية لعام 1998 والمادة 50 من قانون المالية لعام 1999.

ب.3. الإعفاءات من الرسم النوعي الإضافي

الرسم الخاص الإضافي لا يخضع لقواعد الإعفاء المعمول بها في مجال حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالسيارات التي يقوم الأفراد بشرائها. ومع ذلك، يتمتع بإعفاء من الرسم النوعي الإضافي الذي يُفرض عادة على السيارات، وذلك في حالة شراء السيارات من قبل المتضررين من حرب التحرير الوطني، وأبناء الشهداء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون من إصابات مدنية.

ب.4. الرسم الداخلي على الاستهلاكTIC :

لقد تأسس الرسم الداخلي على الاستهلاك بموجب المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال ويطبق على السجائر، الكبريت والكحول والذي عدل بمقتضى المادة 49 لقانون المالية لسنة 1995 والمادة 81

من قانون المالية لنفس السنة والمادة 52 من قانون المالية لسنة 1997 والمادة 40 من قانون المالية لسنة 1999 والمادة 44 من قانون المالية لسنة 2000 وأخيرا المادة 27 من قانون المالية لسنة 2001 .

الرسوم الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك:

- الرسم الجزافي.
- الرسم على المنتوجات البترولية.
- الرسم على الربح.
- الرسم على تنقل الكحوليات والخمر.
- الاقتطاع 2.%

ثانيا :الحقوق الجمركية

أ. تعريف الحقوق الجمركية: هي نوع من الضرائب الجمركية، والتي تعتبر من الضرائب غير المباشرة، إذ يمكن تعريفها : " اقتطاع نقدي أو مالي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق المنفعة العامة . (طويل آسيا ، 2001 ، ص 51)

كما عرفها الأستاذ جيستن هو أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وإجبارية وبلا مقابل قصد الأعباء العامة . (آمنة بن نافلة و اخرون ، 2003 ، ص 63)

الحقوق الجمركية تُعَدّ من وسائل الحماية التقليدية للإنتاج الوطني من التنافس الخارجي، حيث تُفرض على السلع المُستوردة أو المُصدّرة وفقاً للتشريعات الجاري بها العمل وقانون الجمارك. تنص المادة 61 فقرة 28 على أنه: "لا يمكن تأسيس ضريبة إلا بموجب قانون"، وتُخصص تراخيص سنوية لتحصيلها. وبالتالي، فإن سلطات قانون المالية تتولى تعديل معدلات الحقوق الجمركية والرسوم، والتي تنص عليها المادة 13 من القانون رقم 17-84 الصادر في عام 1984، المتعلق بقوانين المالية، إضافة إلى التشريعات المخصصة في مجال الجباية على الممتلكات البترولية. ويعتبر قانون المالية بمفرده كافياً لتضمين الأحكام المتعلقة بتعديلات الضرائب لمختلف الفئات، وتحديد الإعفاءات الضريبية وأشكالها.

باعتبار أن الحقوق الجمركية تمثل الإجراء الذي يتم من خلاله ترجمة السياسة التجارية وتوجيهها حسب متطلبات التغيرات الاقتصادية الحالية، عرف الحق الجمركي ابتداء من قانون رقم 01-12- ربيع الثاني 1422 الموافق ل 19 جويلية 2001 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بالمعدل الأقصى من 45% إلى 40% وذلك بموجب المادة 222 وبالتالي منذ 21 جويلية 2001 أصبحت المنتوجات التي تدخل التراب الوطني والتي كانت تخضع لمعدل 45% معينة بمعدل 40.%

استوجبت المادة 05 من الأمر ذاته على أن التعريفة الجديدة ومعدلاتها تدخل حيز التنفيذ منذ 2002/01/01وتتوزع على المعدلات الجديدة كالآتي:

- 5%بالنسبة للمواد الخاصة والأولية (معدل منخفض).
- 15%بالنسبة للمواد نصف مصنعة (معدل متوسط).
- 30%بالنسبة للمواد المصنعة (معدل مرتفع).

ب. خصائص الحقوق الجمركية :

الحقوق الجمركية تعتبر ضريبة محمولة على المنتجات والسلع، حيث يتم إحضارها وتصريحها في مكتب الجمارك لفحصها من قبل السلطات الجمركية، وبعد ذلك يتم فرض الضريبة عليها. تُعتبر هذه الحقوق ضريبة عامة تُطبق في جميع مناطق الجمارك، مع احترام اللوائح والأنظمة الجمركية. تُعتبر الحقوق الجمركية ثابتة ويجب احترام نسبها المئوية المحددة في التعريفة الجمركية. وتُشمل جميع النشاطات الاقتصادية دون تمييز في الرتبة أو المنصب، بما في ذلك الحكومة نفسها عندما تقوم باستيراد البضائع والسلع لاستخدامها.

ج. أنواع الرسوم والحقوق الجمركية

تتمثل في :(كريم محمد و اخرون ، 2003 ، ص 135)

- ✓ إتارة الإجراءات الجمركية: وتحصل لدى الجمارك نسبته 2.%
- ✓ الرسوم التعريفية: وتهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني والشركات الوطنية وحماة السوق الوطنية من عمليات الإغراق ووعائها هو القيمة لدى الجمارك.
- ✓ الإتاوة الجمركية: تفرض على القيمة بنسبة 4.%
- ✓ الرسوم المستقبلية: لإرسال الراديو والتلفاز والبطاريات.
- ✓ الرسوم الداخلية على الاستهلاك: تفرض على التبغ والسجائر.
- ✓ الرسوم الخاصة الإضافيةTVA : تفرض على بعض المنتجات النهائية المستوردة بغية إعادة بيعها لأغراض خاصة كالتلفزيون الملون مثلا.
- ✓ الرسوم على المشروبات الكحولية والمنتجات المتضمنة عنصر الكحول:المنتجات البترولية وتحسب على أساس الحجم الكيل، السعة أو الوزن.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة: ووعاؤها هو القيمة لدى الجمارك مضاف إليها كل الحقوق والرسوم الجمركية المحصلة باستثناء إتاوة الإجراءات الجمركية بنسبتها 7% المعدل المنخفض الخاص 14% المعدل المنخفض 21% المعدل العادي و 42% المعدل المرتفع.
- ✓ الحق الخاص بالضمانDSG : الخاص بالمنتجات المصنوعة من الذهب والفضة البلاتين وتحسب على أساس الوزن (داودي ، 2003 ، ص 33)

ثالثا : تصفية الحقوق والرسوم الجمركية

يتم تصفية الحقوق والرسوم الجمركية على أساس المعلومات التي يقدمها المصرح، ما لم يتم فحص البضائع وتحديد مطابقتها للمعايير المحددة. في حالة قبول البضائع بعد الفحص العيني، يتم تصفية الرسوم والحقوق وفقًا للعينة المفحوصة، مع تطبيق النتائج على كامل الشحنة بناءً على المعلومات المقدمة خلال الفحص الجزئي. أما إذا تم الفحص الشامل، وتم اختيار عينات من البضائع التي لا تتوافق مع المعايير، فيتم تصفية الرسوم والحقوق بشكل عادي للبضائع المتوافقة.

ويعاد الحساب وفقا للحقوق والرسوم السارية بالنسبة للبضائع التي تكون غير مطابقة للعناصر المدلى بها، وتخضع تصفية الحقوق والرسوم إلى مبدأين:

المبدأ الأول: مأخوذة من المادة 106 من القانون الجمركي الجزائري إذ نقول أن الحقوق والرسوم تصبح قابلة للتحصيل بصفة نهائية بمجرد الانتهاء من عملية الفحص أو التفتيش.

المبدأ الثاني : مادة -1-9- من قانون الجمارك الجزائري، بحيث أنه يؤكد أن الإذن بالرفع لا يتم من طرف إدارة الجمارك إلا بعد تخليص أو ضمان للحقوق والرسوم الجمركية.

4.2. تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية

بمجرد انتهاء عملية الفحص، يتعين سداد الحقوق والرسوم المصفاة قبل رفع البضائع، وذلك تطبيقًا لمبدأ التحصيل الفوري للحقوق والرسوم. يبقى مبدأ النسبة المطبقة ثابتًا بتاريخ تسجيل التصريح المفصل، ولا يتأثر بتاريخ الفحص أو التصفية. وعلى الجانب الآخر، في حالة التحصيل الفوري للحقوق والرسوم، قد يُسمح في بعض الحالات للمستورد برفع بضاعته دون دفع المبلغ المستحق على الفور، وذلك لتسهيل العملية وتحفيز بعض القطاعات وعلى سبيل المثال فهناك ثلاث حالات:

أ. القرض القانوني

هو إذن يرخص به قابض الجمارك بصفته المحاسب العام وبالتالي فتحت مسؤوليته الشخصية أو المالية لبعض المستوردين ذوي الطابع الخاص يكون يعرفهم شخصيا تمام المعرفة ويعرفون بإمكانياتهم المالية، عادة ما يسمح بهذه التسهيلات للمتعاملين العموميين كالإدارات خاصة الذين من جراء قواعد المحاسبة العامة لا يستطيعون تخليص الحقوق والرسوم قبل تأشيرة تؤكد أن الخدمة أديت وذلك قبل رفع البضاعة.

ب. قرض الدفع

هذه الحالة نصت عليها المادة 108 من القانون الجمركي الجزائري والتي بمقتضاها يسمح لإدارة الجمارك من قبول التزام من طرف مؤسسة مالية وطنية صالحة لمدة أربعة أشهر، وذلك لما يتعدى مبلغ التخليص 5000 دج.

ج. القرض الإداري

يمكن لإدارة الجمارك أن تسمح برفع وتصريح البضائع المستوردة من قبل مؤسسات عامة قبل تسوية الحقوق والرسوم، ولكن تحت تحفظ والتزام المستورد بتسوية وضعيته المالية في غضون 3 أيام. تختلف هذه الحالة عن حالة القرض القانوني، حيث أن هذه الأخيرة تستند إلى ترخيص قانوني وتتميز بطابع إداري محض، ولا تتضمن مسؤولية المحاسب الشخصية. وفي هذه الحالة، لا تفرض الفوائد القانونية على المؤسسات العامة، ولكن في حالة عدم الالتزام بالتزاماتها، فإن الإدارة الجمركية لها الحق في إصدار نسبة تحصيل نافذة على الحساب الجاري للمستورد لتسديد المستحقات.

II.التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من الجوانب الأساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التبادل التجاري بين الدول وتعزيز النمو الاقتصادي. يعتمد نجاح التجارة الخارجية على العديد من العوامل، بما في ذلك الإجراءات الجمركية التي تُفرض على البضائع المستوردة والمصدرة.

سنقوم بتحليل أثر التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية، حيث سنستكشف كيفية تأثير هذه الإجراءات على المستهلكين والمنتجين والدخل الوطني، بالإضافة إلى تحديد الآثار على الايرادات العامة والصادرات. كما سنتطرق أيضاً إلى تحليل كيفية تأثير الإجراءات الجمركية على تحديد التجارة الخارجية واندماج الدول في الاقتصاد العالمي.

سنبدأ بنظرة عامة حول التجارة الخارجية وأساسياتها، قبل أن نستعرض الحوامل المؤثرة في هذا المجال. ثم سننتقل لدراسة أثر فرض الإجراءات الجمركية على تفعيل التجارة الخارجية، وسنقدم تحليلاً مفصلاً لكيفية تأثير هذه الإجراءات على المستوى الاقتصادي العام وعلى العوامل الرئيسية المتداخلة في التجارة الخارجية.

1. عموميات حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية تُعَدّ أحد القطاعات الحيوية لكل الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ تشكل رابطًا أساسيًا بين الدول والمجتمعات. فعمليات التبادل التجاري تُظهر الارتباط الحقيقي بين الدول في العالم اليوم، حيث لا يمكن لدولة أن تكون مستقلة اقتصاديا عن باقي العالم. يمكن اعتبار التجارة الخارجية كجسر يربط بين الدول، حيث تتيح لها تصريف الفائض من إنتاجها واستيراد السلع التي تحتاجها من إنتاج الدول الأخرى.

تلعب التجارة الخارجية دوراً بالغ الأهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية، وهي تعتبر أولوية لجميع الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية. من خلال هذا المفهوم، نوضح معنى التجارة الخارجية وأهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

1.1. تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ التعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، ومن أهم التعاريف نذكر:

تاريخيًا، كانت التجارة الخارجية تعتبر "أهم صور العلاقات الاقتصادية" حيث يتم فيها تبادل السلع والخدمات بين الدول عبر صادراتها ووارداتها. ومع ذلك، يلاحظ أن هذا التعريف يقتصر على توضيح الجانب الاقتصادي للعلاقات التجارية، متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية الأخرى. يتم التركيز هنا على الإطار العام لمفهوم التجارة، والذي يتضمن تبادل الصادرات والواردات دون الاعتناء بالجوانب الأخرى المتعلقة بالتجارة الدولية.(حسام علي داوود وآخرون، 2002، ص 13.)

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص في دراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة" (أحمد السريق ، 2009، ص 8).

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية على أنها : " تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة " (موسى، سعيد مطر وآخرون ، 2001 ، ص. ص: 14-13)

- **تبادل السلع المادية:** يشمل هذا النوع من التبادل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، إضافةً إلى المواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسطية.

- **تبادل الخدمات:** يشمل هذا الجانب خدمات النقل والتأمين والشحن، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.

- **تبادل النقود:** يتضمن حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار، سواء كانت على المدى القصير أو الطويل، كما يتضمن القروض الدولية.

- **تبادل عنصر العمل:** يتضمن انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة.

باستخدام هذه التعاريف، يمكن تحديد التجارة الخارجية على أنها عملية تبادل تجاري تشمل السلع والخدمات، بالإضافة إلى عناصر الإنتاج الأخرى، بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف المشاركة في التبادل.

2.1. العوامل المؤثر في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تأثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها:

أ. **المناخ والظروف الطبيعية:** تعتمد تخصص بعض البلدان في إنتاج أنواع معينة من الزراعات على المناخ والظروف الطبيعية السائدة فيها، حيث يؤثر المناخ على تكاليف الإنتاج بشكل عام ونفقات الإنتاج الزراعي بشكل خاص. ومع ذلك، يُشير البعض إلى أن هذا العامل يضعف تدريجياً نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجيا. يُعتبر الآن من الممكن إحداث تغييرات مصطنعة في المناخ لتتلاءم مع الظروف المناسبة لعمليات الإنتاج(محمد دياب ، 2010، ص 14).

ب. **وفرة الموارد:** تعتبر الموارد، بمختلف أنواعها، من بين العوامل الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في التجارة الخارجية لأي دولة. إذا كانت هذه الموارد متوفرة داخل حدود الدولة، فإن ذلك يعني أنه يمكن تصديرها إلى الدول الأخرى. أما إذا كانت غير متوفرة، فسيتعين على الدولة استيرادها من الخارج. وفي كلا الحالتين، تشكل هذه الموارد جزءاً لا يتجزأ من التجارة الخارجية للدولة. تشمل هذه الموارد عموما الموارد الزراعية، وخامات المعادن، والطاقة، وكذلك المنتجات الصناعية(عبد الرؤوف ، 2013، من 518) .

ج. **العامل السياسي:** تلعب العوامل السياسية دوراً حاسماً في توجيه اتجاهات التجارة الخارجية بين الدول، حيث يميل الأطراف المتعاملة عادة إلى التعامل مع الدول السياسياً مستقرة، وتجنب المناطق التي تعاني من الاضطرابات. وتنشأ اختلافات في الأذواق بين سكان البلدان المختلفة نتيجة لعدة عوامل، مثل العادات والتقاليد الاجتماعية، والاختلافات في الديانات والمعتقدات، والتنوع في البيئات الجغرافية، ومستوى التقدم العلمي، والاتجاهات الثقافية. تلك الاختلافات تدفع الأفراد إلى استبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بسلع أجنبية، مما يؤدي إلى حركية في حجم الواردات وبالتالي تأثير على حجم التجارة الخارجية (خالد احمد على محمود، 2019، ص 31)

د. انتقال الأيدي العاملة:

- ✓ تختلف الأجور من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين المستوى الاقتصادي بينها.
- ✓ تتعلق الندرة النسبية والمطلقة للعمال بتوفر العمالة في بعض الدول ونقصها في أخرى.
- ✓ يختلف مستوى المهارة للأيدي العاملة على الصعيدين الوطني والعالمي.
- ✓ تعكس تفاوتات مستوى المعيشة والحضارة، مثل هجرة الفلاحين من أجل البحث عن فرص عمل وأموال أفضل.
- ✓ يؤثر التقدم الاقتصادي على درجة الطلب على العمال، ويزداد الطلب في بعض الحالات مثل حالات الزواج.

ه. رأس المال:

- ✓ سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون يتبع المعدل الفائدة المرتفع.
- ✓ سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- ✓ سعر الصرف رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد
- ✓ حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

و. **التكنولوجيا**: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفرا الجهد، التكاليف الوقت الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور المنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية.(نعيمة زريمي ، 2010/2011، ص 8)

ز. **تكاليف النقل:** تكاليف نقل السلع تؤثر على نطاق توزيعها في السوق، إذ يتم إضافتها إلى تكاليف الإنتاج وبالتالي إلى السعر النهائي. بالتالي، تُمكّن الدول التي تستطيع إقامة صناعاتها بالقرب من الموانئ أو السواحل من توسيع نطاق تصدير منتجاتها مقارنة بالدول التي لا تتوفر لديها هذه الظروف. فتكاليف النقل البحري أو النهري تكون أقل بكثير من تكاليف النقل الجوي أو البري. لذا، تلعب نفقات النقل دوراً حيوياً في تحديد مواقع الصناعة على المستوى الدولي. توجيه الصناعة إلى الأسواق أو مواقع توافر المواد الخام أو مصادر الطاقة يهدف إلى تقليل تكاليف النقل، وبالتالي تخفيض أسعار السلع(محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 16.).

ح. **مستوى التنمية الاقتصادية :** في مجال التجارة الخارجية، يلعب العامل الاقتصادي دوراً حاسماً. يمكن أن يكون الجمود والتخلف الاقتصادي لدولة ما عاملاً محفزاً لتبني سياسات تجارية تقييدية، بينما يمكن للاقتصاد المتقدم والمتطور، الذي يتمتع بقاعدة اقتصادية قوية، أن يكون مرناً في سياسته التجارية.

ط. **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الظروف تتأثر بشكل كبير على الاقتصاديات المحلية والعالمية. ففي السياق المحلي، تحتاج الصناعات المحلية إلى مواد خام لتطويرها، مما يدفع الدولة إلى

الاعتماد على التجارة الخارجية لاستيراد هذه المواد. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الطلب المحلي الكبير دورًا هامًا في توجيه سياسة التجارة الخارجية، حيث يحدد كميات السلع التي يتم استيرادها، خاصة إذا كانت تلك السلع تتمتع بطلب استهلاكي واسع. أما في السياق العالمي، فتغيرات في الطلب قد تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات للدولة من جهة، وتشجيع استهلاكها للسلع من جهة أخرى(كمال شدن، 2018/2019، ص 16) .

3.1. أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها

أولا : **أسباب قيام التجارة الخارجية**

جذور التجارة الخارجية تعود إلى مفهوم الندرة النسبية في الاقتصاد، حيث تعجز الدول عادة عن تلبية كافة احتياجاتها بشكل شامل ولفترة طويلة نظراً للقيود البيئية والجغرافية والاقتصادية التي تواجهها. لذا، يظهر أهمية مبدأ التخصص حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكنها تصنيعها بكفاءة نظراً لظروفها الاقتصادية المحلية، وبعد ذلك تقوم بتبادلها مع دول أخرى التي تتمتع بتخصصات مختلفة. هذا التبادل يتيح للدولة القدرة على الحصول على المنتجات التي لا يمكنها تصنيعها بتكلفة منخفضة أو التي لا تملك القدرة على تصنيعها على الإطلاق، مما يجعل الاستيراد خياراً مفضلاً لتلبية احتياجاته.(ايوسف مسعداوي ، 2010، ص ص 15-16.)

ويمكن تلخيص أهم أسباب التجارة الخارجية في النقاط التالية:

أ. **تحقيق الاكتفاء الذات :** لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ العناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

ب. **التخصص الدولي:** لا بسبب تباين توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، تجد الدول أنفسها غير قادرة على تلبية جميع احتياجاتها بشكل كامل دون الاعتماد على التبادل التجاري. لذا، تحتاج كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بكفاءة نظراً لظروفها الطبيعية والاقتصادية.

ج. **اختلاف تكاليف الإنتاج:** نتيجة لتفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول، تدفع التجارة بينها، وخاصة في الدول التي تتمتع بما يعرف بالاقتصاديات ذات الحجم الكبير. يؤدي حجم الإنتاج الضخم في هذه الدول إلى تقليص متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول التي تنتج بكميات أقل. وبالتالي، يرتفع متوسط تكلفة الإنتاج في الدول ذات الإنتاج الأقل، مما يمنح الدولة التي تمتلك حجم إنتاج كبير ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الأخرى.

د. **اختلاف ظروف الإنتاج** : بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيحب إن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي(موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 17.).

هـ. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى : ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوي هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج السوء الكفاءة الإنتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

و. **اختلاف الميول والأذواق** : ناتج التفضيل نابع من اختيار المستهلكين للسلع ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث يسعون في كل دولة إلى الحصول على منتجات عالية الجودة، بهدف تحقيق أقصى قدر من الفائدة الممكنة.

ز. الأسباب الإستراتيجية والسياسية :المتمثل في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا .(احسام على داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.)

ثانيا : أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي (نوري موسى شقيري وآخرون ،2012 ، ص21-22):

أ. الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج تتحقق من خلال التصدير، حيث يسهم في زيادة الناتج القومي مما يؤثر إيجاباً على سوق العمل ويسهم في توفير السلع الضرورية والأساسية. وعلى الجانب المقابل، يمكن أن يؤدي ضعف التصدير إلى خسائر في الناتج القومي وتقليل مساهمته في الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات البطالة وتراجع مستوى المعيشة للأفراد.

ب. استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً يمكن أن يكون ضروريًا لأسباب متعددة، على سبيل المثال، يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية لبناء مصنع نسيج. يُظهر هذا المثال كيف يمكن للمصانع المنشأة توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي تعزيز عملية التصدير وزيادة الإيرادات والناتج القومي.

ت. إحلال الواردات يعتمد بشكل كبير على التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف مناسبة، فإن هذا الإنتاج قد يثير مشاكل إدارية ورأسمالية، بالإضافة إلى مشاكل في القدرات الفنية. ومع ذلك، يُعتبر هذا الإنتاج جزءًا مهمًا من سياسة التجارة، حيث يُمكنه تعزيز عمليات التصدير، وفي الوقت نفسه، يوجد بعض السلع التي يُمكن إنتاجها محليًا، ولكن تكلفة إنتاجها تكون أعلى من تكلفة استيرادها. تلعب الإجراءات الحكومية دوراً كبيرًا في تحديد هذا المجال، وغالباً ما يكون هذا الوضع متوارثاً في الدول النامية.

ث. قل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة.

ج. الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ح. دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات.

خ. دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

د. دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة.

2. أثر فرض التعريفة الجمركية في تفعيل التجارة الخارجية

سنتناول تأثير الرسوم الجمركية على المستهلكين والمنتجين، بالإضافة إلى تأثيرها على الدخل القومي. سنقوم بشرح هذا التأثير نظريًا، وسنقدم مثالًا عمليًا لتوضيح الفكرة بشكل أوسع.

1.2. أثر فرض التعريفة الجمركية على المستهلكين والمنتجين والدخل الوطني

أولا: **أثر فرض التعريفة الجمركية على المستهلكين**

يبدو بوضوح أن فرض التعريفات الجمركية لا يخدم مصلحة المستهلكين الراغبين في شراء المواد المستوردة. إذا اقتضت الضرورة أن تقوم الحكومة أو الدولة بفرض تعريفات على السلع المستوردة، فإن المستهلكين سيجدون أنفسهم مضطرين إما لدفع مبالغ مرتفعة أو لشراء كميات أقل من السلع، أو حتى القيام بالاثنين معًا. فرض التعريفات على الواردات يمكن أن يؤدي إلى تغيير حالة البلد ووضعه

الاقتصادي عن ما كان عليه في السابق قبل فرض هذه التعريفات. لنقم بتوضيح هذا الأمر من خلال مثال يوضح تأثير فرض التعريفات الجمركية على سوق الدراجات، بافتراض وجود نموذج عرض وطلب وبالاستناد إلى سعر عالمي معطى. **(نوي سمية ، 2008 ، ص 200)**

الشكل (1): سوق الدراجات في حالة التبادل الحر

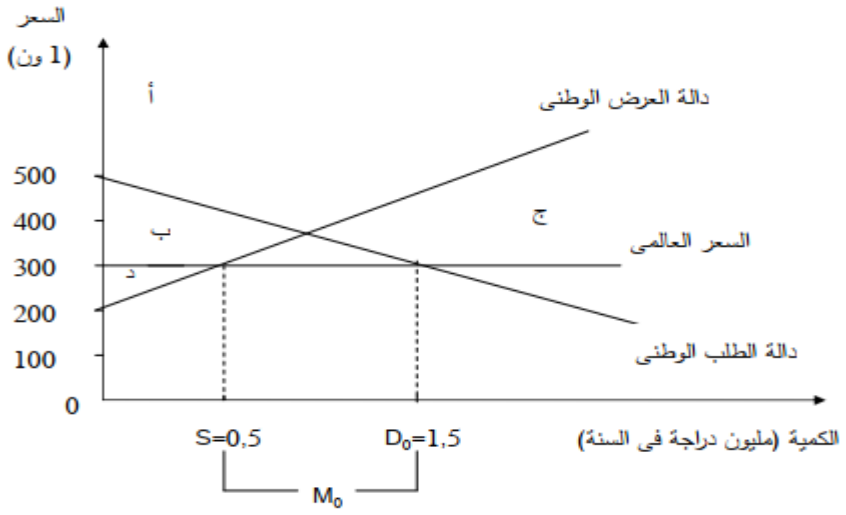

المصدر : بلال حوار ، هارون بوساوي،(2018)

في حالة التبادل الحر المعبر عنه في الشكل (01) فإن البلد يستورد بحرية الدراجات عند السعر العالمي 300 ون وهو سعر التوازن المحدد من طرف المنافسة ما بين الدراجات ذات صنع محلي وذات صنع أجنبي المستهلك يشتري ما مقداره S 0.5 = دراجة في العام من المنتجين الوطنيين (دراجات ذات صنع محلي)

المستهلك يستورد ما مقداره M = 1 دراجة في العام، إذن مجموع المشتريات يرتفع إلى D حيث:

SM D=1,5مليون دراجة في العام.

إن دالة الطلب تعبر لنا عن سعر 300 ون على أن شخص قادر على دفع 300 ون لآخر دراجة مشتراة عند النقطة ج.

أ- تعبر عن السعر الأقصى المقبول من طرف المستهلك أي المستهلك فوق هذا السعر لا يشتري.

ب- السعر الأدنى الذي يقبله المنشأ للبيع.

إن المساحة العمودية الموجودة بين دالة الطلب والسعر العالمي يعبر على أن المستهلك يمكن أن يشتري

حتى النقطة أ، ولكن ظروف السوق جعلته يشتري عند السعر العالمي 300 ون وكأنه وفر تلك المبالغ وهو عند فائض المستهلك المعبر عنه بالمثلث أ ب ج.

إن تطبيق الرسم الجمركي أو الحق الجمركي قدره 300 ون أو 10% على الدراجات المستوردة يؤدي إلى

رفع سعر الدراجات وانخفاض الربح الممثل بواسطة فائض(1) .

الشكل(2): سوق الدراجات في حالة وقع حق جمركي

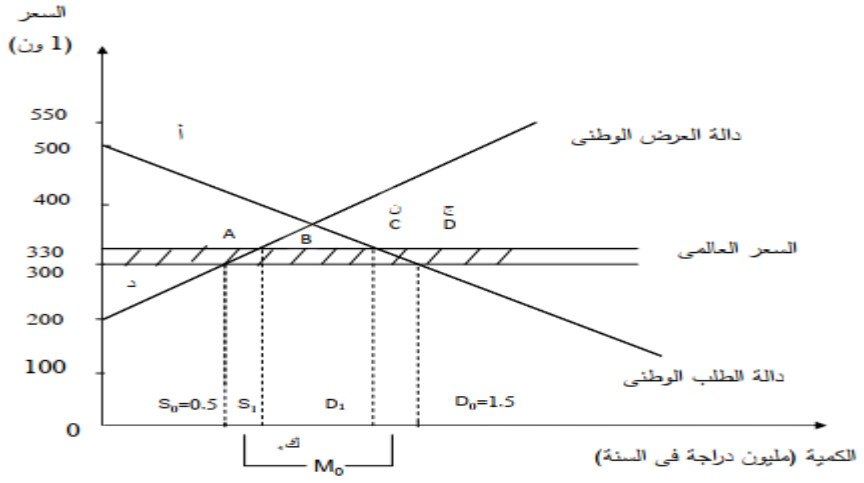

المصدر : بلال حوار ، هارون بوساوي،(2018)

ثانيا: أثر فرض التعريفة الجمركية على المنتجين :

فرض التعريفة الجمركية يعود بالمنفعة على المنتجين المحليين أو المعرضين للمنافسة عن طريق الواردات، عندما يتعلق الأمر بغرض الرسوم على المنتجات الأجنبية فمن صالح المستهلك اقتناء السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، بمعنى آخر هي تزيد من أرباح المنتجين الوطنيين الموجهين لمنافسة الواردات. (صلاح الدين نامق ،2001، ص: 155.)

يمكن قياس أرباح المنتجين المجنية من الحق الجمركي من خلال الشكل 03 الذي يعبر عن نفس سوق الدراجات كما يلي:

الشكل (03): أثر التعريفة الجمركية على المنتجات

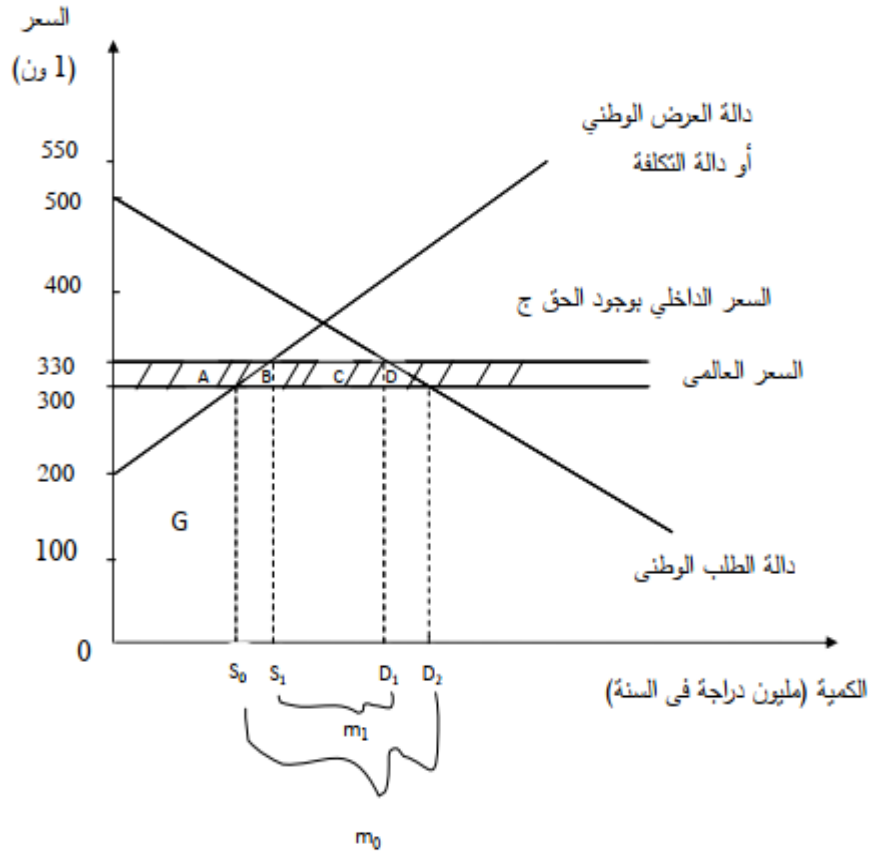

المصدر : بلال حوار ، هارون بوساوي،(2018)

كما رأينا في السابق الحق الجمركي قد رفع من سعر الدراجات من 300 إلى 330ون.

ذ. المؤسسات الوطنية يكون رد فعلها برفع الإنتاج والمبيعات ما دام يظهر منها أكثر مردودية، من استعمال موارد هامة من نشاطات أخرى غير صنع الدراجات.

- المبيعات تمر من S إلى S في المستوى 5 تكلفة الانتاج لكل دراجة إضافية التي تعبر عنها دالة العرض بلغت سعر السوق الذي رفعه الحق الجمركي إلى 330 ون الأرباح المحققة من طرف المنتجين تساوي الفرق ما بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية في الأشكال -1-2-3 تنظم هذه الأرباح أو أكثر دقة هذه الفوائض الاقتصادية التي تعود على منتج وبائع الدراجات من أجل أن يستطيع بدوره استهلاك خيرات أخرى أو خدمات، بحيث أنها تأخذ شكل المساحة المثلثية المحصورة بين محور السعر ودالة التكلفة الحدية.

- إن الرسم الجمركي لا يمول المنتج الوطني للدرجات بالربح المساوي للمساحة A في حين يجلب عراقيل

- بالنسبة للمستهلك تكلفة مساوية لنفس المساحة A مضاف إليها المساحة B و.C+D

ثالثا: أثر التعريفة الجمركية على الدخل الوطني

يؤدي فرض التعريفة الجمركية إلى انكماش في الواردات وبالتالي خفض الإتفاق على السلع الأجنبية وبذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الأجنبية يوجد جزء منه للادخار والجزء الآخر لزيادة الإنفاق على السلع الوطنية، وفي حالة وجود عاطلية من العمل في الدولة سوف يؤدي إلى زيادة الدخل القومي فيها وتحدث ردود فعل، أما إذا كان التشغيل كامل سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع السلع الوطنية إلى زيادة الدخل النقدي ولكن الدخل الحقيقي لن يرتفع بل ينخفض لسوء استخدام الموارد التي نتجت من فرض التعريفة الجمركية، ولكن في حالة وجود التضخم في الدولة فإن تخفيض التعريفة الجمركية سوف يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار في الداخل وأيضا إلى زيادة صادرات الدول الأخرى.

2.2. أثر فرض التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة والصادرات

يتمثل هذا الأثر في التالي : (صلاح الدين نامق ، 2001، ص: 158)

أولا : أثر فرض التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة

إن للحق الجمركي آثار أخرى على البلد المستورد إضافة إلى ما يسببه بالنسبة للمنتجات المستهلكين والمنتجين، ما دام للحق الجمركي قيمة مرتفعة فإنه يعرقل الواردات ومنه يمول إيرادات للدولة وهذه الإيرادات تساوي المبلغ الحدي للرسم الجمركي مضروب في حجم الواردات وهي تناسب المساحة في الشكل2 .

إن الحق الجمركي هو ربع الإيرادات بالنسبة للدولة، هذا الربع يمكن أن يأخذ عدة أشكال يمكن أن يتحول إلى نفقات عامة إضافية مخصصة للمشاريع فائدة اجتماعية أو أن يساهم في اختصار مبلغ ضريبة مهما كان مثلا: فريضة على الدخل أو يمكن بكل بساطة أن يشكل دخل للعامل.

إن ربح الدولة يساوي الحق الجمركي أي: 30 ون مضروبة في الواردات 10.5 مليون دراجة ويساوي 1,5

ثانيا : أثر فرض التعريفة الجمركية على الصادرات

إن الصادرات تتمثل في تلبية وإشباع حاجات المستهلكين خارج حدود الدولة فالدولة تلجأ الـ تطبيق أو فرض التعريفة الجمركية على الصادرات بهدف تحقيق نوع من التوازن في السوق الداخلية، وبما السعر رات تمثل تلبية وإشباع حاجيات المستهلكين خارج حدود الدولة كما سبق الذكر، فهي تكون على حساب المستهلكين داخل الدولة، ولهذا تتدخل الدولة لأجل تحديد كمياتها ومنه ولتبيان أثر فرض هذه التعريفة الجمركية سوف نستعين بالشكل التالي:

الشكل (04): أثر الرسم الجمركي على الصادرات

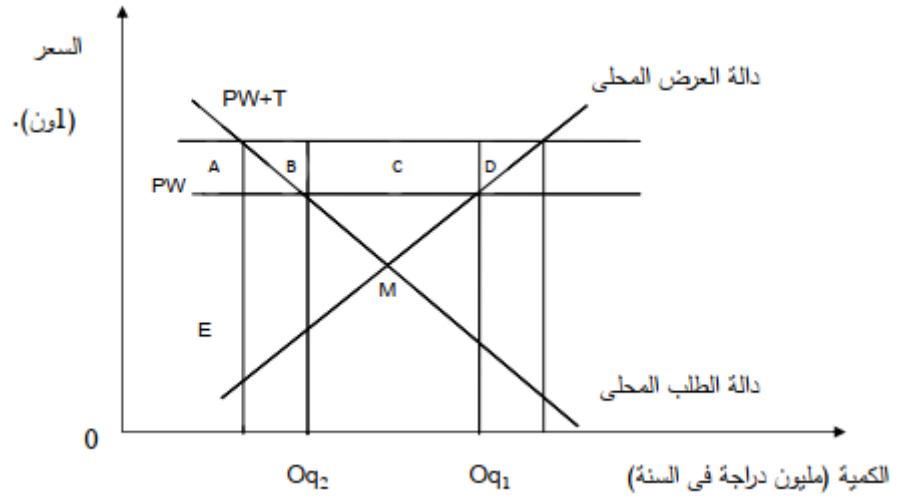

المصدر : بلال حوار ، هارون بوساوي،(2018)

يتضح لنا من الشكل أن التوازن يتحقق عند النقطة M من منحنى العرض المحلي والطلب المحلي، وقبل بيان أثر فرض الضريبة فإننا نعرض ما يلي:

-لا تأثير على تحديد السعر العالمي لهذا الصادرات حيث أن كمية الصادرات لا تشكل نسبة كبيرة

بالنسبة للسوق العالمية، لذلك فإن منحنى عرض صادراتها أفقي عند السعر.P W T

-إن معدل الحقوق والرسوم الجمركية ثابت على كل وحدة حيث لا تختلف أو تتغير نتيجة زيادة هذه

الصادرات.

لهذا فالكميات المستهلكة محليا من قبل فرض التعريفة الجمركية تتحدد بتقاطع منحنى عرض هذه الصادرات مع منحنى الطلب وهي الكمية 091 كما أن الكميات المعروضة تتحدد بتقاطع منحنى عرض الصادرات مع منحنى العرض وهي الكمية 09 لذلك تكون كمية الصادرات هي الفرق بين الكميتين

X = 92 - 91 فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة جمركية بمقدار T عن كل مدة فإن ذلك من شأنه أن يرفع مصدر هذه السلعة ويتحملون قيمة هذه الضريبة كاملة نظرا لعدم تمكنهم من نقل عبئ هذه الضريبة إلى مختلف المستوردين ما يتضح من الخط الفقيPW .

لا شك ان فرض ضريبة على الصادرات سوف يؤدي إلى نقص الصادرات وازدياد الكميات محليا منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات وبالرجوع إلى الشكل لنا ما يلي من آثار تحويلية: إن مقدار الفائض الذي يحققه مصدر هذه السلعة سيقل نتيجة فرض هذه الضريبة الجمركية إذا ما أخذ فائض المنتجين كأساس لقياس مدى رفاهية هذه الطائفة في الاقتصاد القومي، هذا النقص عبر عنه في الشكل بالمساحاتABCD

إن الدولة سوف تتحصل على إيرادات نتيجة فرض هذه الضريبة الجمركية الموضحة في الشكل بالمساحة ، لذلك هناك تحويل من المصدرين لصالح الدولة.

إن هناك تحول من المصدرين لصالح طبقة المستهلكين ممثلا بالمساحة AB 2/والتي تعبر عن الزيادة في فائض هؤلاء المستهلكين بعد فرض التعريفة والذي زاد نتيجة هبوط السعر في السوق المحلي وتمكنهم من الحصول على كميات إضافية لم يتمكنوا من الحصول عليها من قبل فرض التعريفة الجمركية.

أما المساحة المتبقية لا يمكن تحديد المستفيد منها لذلك تمثل خسارة على المستوى القومي مما يؤدي إلى هبوط مستوى الرفاهية إذا ما قارناه في حالة عدم وجود أي ضريبة جمركية على هذه الصادرات (صلاح الدين نامق ، مرجع سبق ذكره، ص: 160) .

3.2. أثر فرض التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي

أولا: أثر فرض التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات

إن أثر فرض الضريبة الجمركية على ميزان المدفوعات ينتج أساس من انكماش الواردات فيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ولكن النقص المباشر في الدفوعات لن يكون هو التغيير النهائي في ميزان المدفوعات ولكن واردات دولة ما هي الإصدارات دولة أخرى والعكس.

واذا نجحت الدولة في تحسين ميزان مدفوعاتها عن طريق الحد من الواردات بسبب رفع التعريفة الجمركية سوف يكون هذا على حساب صادرات بعض الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تدهور ميزان مدفوعاتها، ونرى ان الأطراف المشتركة في اتفاقية GATT قد اتفقوا على أن عجز ميزان المدفوعات ليس من الأسباب التي تدعوا الدولة إلى رفع تخفيض التعريفة الجمركية، وذلك لأن التخفيض سيكون متبادل وسوف ينتج عن زيادة واردات وصادرات الدول الأخرى والعكس، بهذا نعرف أن التعريفة الجمركية لهذا بعض الآثار على ميزان المدفوعات.

ثانيا: أثر فرض التعريفة الجمركية على معدل التبادل الدولي

من المعروف أن التبادل الدولي للدول يبحث عن كيفية اقتسام الكسب المشترك من خلال التجارة الدولية، وبوجه عام فإن هذا المعدل وعلى مدى أهمية السلعة التي استوردها على الدولة وعلى إمكانياتها في تصدير السلع المقابلة، فإن معدل التبادل الدولي يرتبط بالعلاقة التجارية التي تتبعها الدولة، والأساس النظري له هو نظرية القيم الدولية التي تعتبر مكملة النظرية النفقات النسبية فهو يتعدد بأسعار الصادرات والواردات، وإن نجده يتجه غالبا في غير صالح الدول النامية فبسبب قلة صادراتها وارتفاع نفقات وارداتها، حيث أشار تقرير صندوق النقد الدولي FMI انحرافات الصادرات لهذه الدولة تزيد عن الاتجاه العام بالنسبة للدول المنتجة للمواد الأولية بنحو 30% إلى 40% وذلك بالقياس على البلاد الصناعية ما بين فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية والفقرة اللاحقة لها.

نفرض عادة على أن فرض التعريفة الجمركية يؤدي إلى رفع أسعار الواردات الأجنبية حتى تتمكن من منافسة السلع المحلية في سوق الدولة التي فرضت الضريبة.

ولذا تدفع الدول المستوردة أقل ثمن الوارداتها ليصبح معدل التبادل لصالحها، أما في حالة ارتفاع السعار المحلية فلا تنخفض أسعار الواردات مهما كانت الضريبة.

ويتوقف ذلك على مرونة الطلب والعرض في كل من الدولتين، فإذا وجدت دولتين مثل فرنسا والجزائر وفرضت فرنسا تعريفة جمركية قدرها 50% على الجزائر، فإن هذه الأخيرة تتحمل تلك الضريبة فبتدفق الذهب من الجزائر إلى فرنسا، وسترتفع السعار في فرنسا، وتنخفض في الجزائر، فسلع هذه الأخيرة تباع في فرنسا بضعف سعرها المحلي ونظرا لانخفاض السعار في الجزائر فتكاليف سلع فرنسا تزداد بدرجة كبيرة في الجزائر ونتيجة لذلك يتوفق الكسب الذي يمكن تحقيقه من فرض تعريفة جمركية على عدم المعاملة أو المقابلة بالمثل من جانب الدول الأخرى.

تفرض الدولة الضريبة الجمركية لهدف اقتصادي كما تفرضها لغير ذلك، ويرى مثال على ذلك كان تفرضها على السلع الاستراتيجية كالأسلحة وبعض المنتجات الغذائية.

الخلاصة

تُعد التعريفة الجمركية أداة هامة في السياسات التجارية والاقتصادية للدول، حيث تؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية حيث يمكن أن تؤدي التغييرات في التعريفات الجمركية إلى تحفيز أو تقييد تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. ومن ثم، فإن فهم تأثير التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية يمكن أن يساعد في صياغة سياسات تجارية فعالة تدعم النمو الاقتصادي والتكامل الدولي، تؤدي التعريفات الجمركية إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، مما يجعلها أقل تنافسية مقارنة بالسلع المحلية، وقد يؤدي هذا إلى انخفاض الكميات المستوردة وارتفاع أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية، مما يؤثر على المستهلكين. من ناحية أخرى، يمكن أن تحمي التعريفات الجمركية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، مما يتيح لها الفرصة للنمو والتطور، لكن في المقابل قد تزيد من تكاليف الإنتاج المحلي إذا شملت المواد الخام والمكونات المستوردة. على الصعيد الدولي، يمكن أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى توترات تجارية بين الدول وقد تتسبب في اتخاذ إجراءات انتقامية، مما يسهم في تغيير أنماط التجارة الدولية. تعد التعريفات الجمركية أيضًا مصدرًا مهمًا للإيرادات الحكومية في بعض الدول، إلا أن هذه الإيرادات قد تكون غير مستقرة وتعتمد على حجم التجارة الدولية والتغيرات في السياسات التجارية. للاستفادة القصوى من التعريفات الجمركية، يجب على الحكومات إيجاد التوازن المناسب بين حماية الصناعات المحلية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وضمان أن تكون التعريفات جزءًا من سياسة تجارية متكاملة تشمل تشجيع الابتكار وتحسين البنية التحتية ودعم التعليم والتدريب. كما يجب تعزيز التعاون الدولي لتقليل التوترات التجارية وضمان نظام تجاري عالمي مستقر وعادل. وأخيرًا، ينبغي على الحكومات تقييم سياساتها الجمركية بانتظام لتحقيق الأهداف المرجوة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية. في الختام، يعد فهم تأثير التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية أمرًا بالغ الأهمية لصنع سياسات تجارية ناجحة تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

الاطار التطبيقي :

دراسة تحليلية لتأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية

خلال الفترة (2010 – 2020)

تمهيد

تمثل التعريفة الجمركية أداة حيوية في السياسة الاقتصادية لأي دولة، حيث تلعب دوراً محورياً في تنظيم تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. في هذا السياق، تعد دراسة تأثير التعريفة الجمركية الجزائرية خلال الفترة من 2010 إلى 2020 موضوعاً بالغ الأهمية لفهم كيفية تأثير هذه السياسات على الاقتصاد الجزائري. تنوعت أهداف التعريفات الجمركية خلال هذه الفترة، ما بين حماية الصناعات المحلية الناشئة، وتعزيز الإيرادات الحكومية، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية و في الفترة ما بين 2010 و2020، شهدت الجزائر تغيرات كبيرة في هيكلها الاقتصادي والسياسي، مما جعل تحليل تأثير التعريفة الجمركية أمراً معقداً ومتعدد الأبعاد. من ناحية، كانت هناك محاولات لتشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، خصوصاً في ظل انخفاض أسعار النفط الذي أثر سلباً على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. ومن ناحية أخرى، كان هناك ضغط دولي ومحلي لتبني سياسات تجارية أكثر تحرراً وانفتاحاً.

I. النظام الجمركي الجزائري

شهدت الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية سنة 1970 نوعا من الحرية النسبية في ممارسة التجارة وذلك حينما فتحت الدولة هذا القطاع على مصرعيه للخواص في مزاولة أنشطة الاستيراد والتصدير، وبالنظر إلى بعض المشاكل التي عرفها هذا القطاع، كان على الدولة الأخذ بزمام الأمور، فكان ذلك عن طريق ممارسة الاحتكار في تسيير القطاع من خلال مؤسساتها وأجهزتها، وهذا النمط التسييري تكرس وبقوة في عقد الثمانينات.

1.1. النظام الجمركي في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

أولا : القيود التعريفية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

في هذه الفترة وقفت الجزائر على رجليها وأممت معظم قطاعاتها الاقتصادية وتحكمت في تجارتاه استرادا وتصديرا.

أ. التعريفة الجمركية لسنة 1973

أنشأت هذه التعريفة استجابة للتحولات العميقة التي عرفتها هذه الفترة على الصعيد الاقتصادي، وتمثلت على الخصوص في موجة التأميم التي شملت قطاعات الاقتصاد الوطني، فقد تم تأميم قطاع المحروقات الاستراتيجي سنة 1971، هذه إضافة إلى تأميم واحتكار قطاع التجارة الخارجية من قبل الدولة ابتداء من سنة 1970، وتماشيا مع هذا المعنى جاء قانون المالية لعام 1973 ليقرر تعديل الضرائب الجمركية عند الاستيراد وبذلك جاءت هذه التعريفة الجديدة لتتضمن ما يلى (عبد العلي ، 1997 ، ص 138) :

أ.1. تعريفة القانون العام المطبقة على البضائع التي تنشئها الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر

رعاية.

أ.2. تعريفة خاصة تمنح مقابل امتيازات متبادلة تبلورت نتيجة إقامة علاقات تجارية مميزة مع دولة أو مجموعة دول ولا سيما دول المغرب العربي، فالجزائر في هذه الفترة أو مجموعة دول ولا سيما دول المغرب العربي، فالجزائر في هذه الفترة أصبحت تبحث عن مصالحها الذاتية من جراء معاملاتها التجارية الدولية بغض النظر عن الدولة التي تقيم معها علاقات تجارية، إضافة إلى هذا فقد حملت هذه التعريفة الجديدة بوادر تفعيل

التبادل التجاري مع دول المغرب العربي وهذا ما ترجمته التعريفة الخاصة المنشأة مقابل حدوث تبادل في

الامتيازات الجمركية والتفضيلات التجارية مع هذه الدول.

هذا ما يقوي القدرة التفاوضية للجزائر في مجال مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، ويسهل كذلك سيطرتها واحتكارها للتجارة الخارجية، في ظل الاستراتيجية التنموية ذات التوجه الاشتراكي، وغايات المخطط الرباعي الثاني.(1977 -1974)

أما فيما يتعلق بالمضمون الداخلي لهذه التعريفة، فقد احتوت على ستة معدلات للتعريفة الجمركية بالإضافة إلى استفادة بعض البضائع من الإعفاء وفيما يلي هذه المعدلات:

- المعدل المخفض الخاص الذي يقدر بـ 3.%
- المعدل المخفض الذي يقدر بـ 10% وتخضع له السلطة الوسيطية الداخلية في عمليات الإنتاج المحلية.
- المعدل الطبيعي العادي ويفرض على السلع بمقدار 25.%
- المعدل المرتفع ويفرض على البضائع بمقدار 40.%
- المعدل المرتفع الخاص ويفرض على البضائع والسلع بمقدار 70.%
- المعدل العالي والذي يقدر بـ 100%

وفي إطار هذه الإجراءات فقد ثم إعفاء بعض المنتجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع من الخضوع للضريبة وكذا الرسوم الجمركية، إضافة إلى الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) عند استيرادها من الخارج، وقد كان ذلك منذ عام 1975 إلى غاية النصف الثاني من الثمانينات.

كما استفادت بعض المنتجات المحددة بموجب قانون المالية لسنة 1975 من تخفيض معدلات الضرائب الجمركية التي تخضع للمعدل المخفض الخاص الذي يقدر بـ3%(عبد العالي ، 1997 ، 139)

ب. تعريفة جمركية لسنة 1986

لم يتوقف العمل بالتعريفة بالتعريفة الجمركية الصادرة عام 1973 إلا بعد انفجار أزمة النفط لعام 1986، أين انهارت أسعار النفط إلى حد لم يسبق له مثيل، فقد بلغت في حدود 8 دولارات إلى 9 دولارات كحد أقصى للبرميل الواحد.

وباعتبار أن الجزائر بلد مصدر للمحروقات ويعتمد عليها بالدرجة الأولى وتعتبر معظم إيراداته من هذا القطاع الحيوي، فإن السلطة وباعتمادها على نظامها الجمركي، اتجهت داخليا لتقوية سياستها التجارية، لكن ليس بغرض وقاية صناعتها الوطنية ومنتجاتها المحلية فقط، بل يتعداه ليصل إلى تحقيق أغراض أخرى للتعريفة الجمركية كالرفع من الإيرادات واعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الرفع من معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، وتوافقا مع هذا المسعى فقد تم اللجوء إلى تعديل تعريفة 1973 بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 1986، فأصبحت بذلك نسب التعريفة الجمركية الجديدة متعددة، حيث أصبحت 19 معدلا بدلا من 6 معدلات في تعريفة 1973، وارتفعت معدلاتها حتى وصل الحد الأقصى إلى 120% بدلا من 100%

في التعريفة السابقة: 0%، 3% ، 5% ، 10%، 20% ، 25% ،30 % ،35 % ،40 % ، 45% ،50 % ،55 % ،60 % ،65 % ،70 % ،75% ،80 % ،85% ، 90% ، 95% ،100 % ،110 % ،120 % .

وفي هذا الإطار يظهر أن تعريفة 1986 تحتوي على أعلى المعدلات المفروضة عند الاستيراد لتصل إلى 120% ، بالإضافة إلى أنها تضمنت عدد كبير من المعدلات، وبهذا يتضح أن واضعي هذه التعريفة جعلوها تواكب الإجراءات التجارية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من قانون المالية .

ثانيا: القيود غير التعريفية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية

بعد استعراض أهم القيود التعريفية التي اتبعتها الجزائر في ظل احتكار التجارة الخارجية، والمتمثلة أساسا في تعريفة 1973 و 1986، سنتطرق في هذا المطلب لأهم القيود غير التعريفية، أين سنقوم بشرح الوجه الجديد لنظام الحصص في الفرع الأول بينما في الفرع الثاني سنقوم بشرح كيفية تطبيقه وآليات الرقابة المفروضة عليه والمتمثلة أساسا في الرقابة الجمركية والرقابة على الصرف. (bouzidi M.1988,p158)

أ. التراخيص الإجمالية للاستيراد نظام الحصص

تخضع كل عمليات الاستيراد التي تقوم بها المؤسسات العمومية أو الهيئات الحكومية لرخص يطلق عليها الرخص الإجمالية للاستيراد والتي بدأ العمل بها سنة 1974 وتنحصر وظيفة هذا النظام في إمداد المستورد بمعلومات عامة حول قيم السلع التي يجب استيرادها، دون توزيع الكمية والسعر الوارداته على الفواتير إضافة إلى ذلك بالمستورد هو الذي يقوم بكل الإجراءات المتصلة بالعملية، إذ لا تتدخل الدولة في إطار هذا النظام في عمليات الاستيراد من خلال نوعها، زيادة على ذلك فإن أجل الإذن بالاستيراد محدد بستة (06) أشهر.

ويتفرغ هذا النظام إلى ثلاثة أقسام هي:

- إذن الاستيراد بدون تسديد وفيه دفع المواد المستوردة مباشرة من طرف المستورد نفسه دون تدخل البنك
- إذن الاستيراد بالتسديد حيث يتم فيه دفع قيم المواد المستوردة من خلال البنك، وهذا النوع كان قليل الاستعمال في تلك الفترة.
- أذونات الاستيراد الممنوحة للمجاهدين وفي هذا الصنف يقع دفع قيم الواردات على كاهل المستورد دون تدخل البنك مع الانتفاع من تخفيض قيمة الحقوق الجمركية، التي يخضع لها باقي المستوردين بقيمة 50 %على مجموع مستورداته.

أما فيما يتصل بنظام الرخص الإجمالية للاستيراد فيمكن تعريفها على أنها عبارة عن ملف تقديري يعطي على شكل قرار يؤخذ في إطار برنامج المؤسسات العمومية السنوي للاستيراد والذي يستفيد منه كل من:

- هيئات القطاع الحائزة على حق احتكار الواردات.

- مؤسسات القطاع العمومي للإنتاج والخدمات لإتمام برامجها الإنتاجية ودعم مشاريعها المبرمجة . (احمد، 2001، ص 19)

ب. تنفيذ ومراقبة الرخص الإجمالية لاستيراد:

ونستعرض هذا في البندين التاليين:

البند الأول: تنفيذ الرخص الإجمالية للاستيراد:

تحدد الدولة آليات تجسيد عمليات الاستيراد من خلال الهيئات التابعة لها، وذلك بالتنسيق بين حجم الصادرات والواردات، وبتشجيع بعض الفروع الإنتاجية علاوة على تحديد كل مبادلات الأعوان الاقتصاديين وتوجيه نشاطها بهدف بلورة مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، ويمكن تقسيم الأعوان إلى:(Bouzidi M ،p: 171)

- الأعوان المهتمون بالتوزيع ويمثل هذا النوع المؤسسات الاشتراكية الحائزة على احتكار الاستيراد التي تقوم بالعمليات التجارية الخاصة بالسلع واللوازم والخدمات التي تجري لحسابها الخاص، لما يجب التنبيه أن تنفيذ هذا الاحتكار يوجب على المؤسسات الحصول على رخص إجمالية للاستيراد في إطار البرنامج العام للاستيراد.
- الأعوان المهتمون بتلبية احتياجاتهم الخاصة لا تخضع عمليات الاستيراد التي تقوم بها هذه المؤسسات العمومية لحسابها الخاص إلى غاية تحقيق المشاريع المكلفة بإنجازها في إطار الرخص الإجمالية للاستيراد، أما بالنسبة للأعوان المعنيين فهم: (الأدبيش أحمد، ، مرجع سبق ذكره، ص: 22.).

- ✓ المؤسسات التابعة للجماعات المحلية المسيرة تحت وصاية الولاية، والمنتفعة من الرخص الإجمالية للاستيراد.
- ✓ المؤسسات الأجنبية التي لها عقود تجارية مع الجزائر وبالإمكان تسيير عملياتها بنفسها، وهذا الحساب المؤسسات الوطنية الخاصة، كما يمكن إعطاؤها رخص إجمالية للاستيراد، وذلك لاستيراد وسائل الإنتاج اللازمة والخاصة لممارسة أنشطتها الإنتاجية.
- ✓ وعليه فأنه من واجب المؤسسات المستفيدة من الرخص الإجمالية للاستيراد أن ترسل إلى وزارة التجارة كشفا وافيا عن كل العمليات التي تم إنجازها.

البند الثاني : الرقابة المالية والجمركة للرخص

تجري عملية مراقبة الرخص على صعيدين الصعيد الأول هو الصعيد المالي وتتكفل به المؤسسات المصرفية، ويحوي مجموع الإجراءات المعتمدة من طرف البنك عند تقديم الرخص وتحويل قيم العملات، أما الصعيد الثاني فهو إداري جمركي، تتكفل به إدارة الجمارك ويحوي مجموع الإجراءات الجمركية المتعلقة بكل عمليات الاستيراد والتصدير.

أ- الرقابة المالية والجمركية على الرخص الإجمالية للاستيراد:

تؤدي المؤسسات المالية الوطنية ونظام الصرف دورا استراتيجيا في إحكام الرقابة الدائمة على عمليات التجارة الخارجية وإجراءات العمليات التجارية المقامة من طرف الأعوان الاقتصاديين، حيث تتدخل الهيئات المستوردة بتحويل مشاريع استيرادها تبعا لـ:

مجموعة القواعد التي نص عليها الإشعار 101/94 لوزارة المالية. مجموعة قواعد الصرف وموافقتها على الرخص الإجمالية للاستيراد حسب المبلغ المحدد للواردات(الأدبيش أحمد، ، مرجع سبق ذكره، ص: 22.) .

ب- الرقابة الجمركية للتراخيص الإجمالية للاستيراد

تتمثل في مجمل الإجراءات والتدابير التي توضح خطوات عمل مصلحة الجمارك فيما يخص عمليات الاستيراد والتصدير، حيث أن المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية، تبين وظيفة مصلحة الجمارك والتي تتمثل أساسا في:

- تطبيق التعريفة الجمركية والتشريع الجمركي.
- تأمين واردات وصادرات السلع، مع تطبيق ومراقبة كل التشريعات المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية.

فالتشريع الجمركي إذن له ميزة خاصة تهدف عن طريق إدارة الجمارك إلى تجسيد صنفين من الأهداف اقتصادية ومالية، حيث تتمثل الأهداف المالية في الرفع من إيرادات خزينة الدولة، بينما يتمثل الهدف الاقتصادي في وقاية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية على مستوى السوق الوطنية، إضافة إلى تشجيع وترقية تجارة التصدير.

من هنا يتجلى أن القانون الجمركي يعمل على تحقيق وتأمين التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية مع مراعاة الدقة على تحقيق وتأمين التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مع مراعاة الدقة في النواحي التشريعية، والتنظيمية المجموع إجراءاته ترقبا لردود الأفعال الاقتصادية الأخرى.

أما فيما يرتبط بتحديد الحقوق الجمركية فيتم حينئذ الاستعانة بمدونة التعريفة الجمركية، حيث تتجزأ هذه المدونة إلى 21 قسما و99 فصلا، ترتب فيها المواد تبعا لثلاثة أنواع: حيواني نباتي، معدني بالإضافة إلى المواد المصنعة.

لقد حلت هذه المرحلة في مناخ يغلب عليه نظام جمركي مكبل للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، ولقد ظهر ذلك في القيود التي استند عليها سواء التعريفية أو غير التعريفية ومهما يكن من أمر، فإن النظام الجمركي الجزائري في هذه المرحلة على الرغم من أنه كان يرمي إلى حماية الإنتاج، إلا أنه كان بعيدا على تحقيق هذا الهدف لأنه لم يواكب التطورات المتسارعة التي أفرزتها الزمة المالية الخانقة الناجمة عن انهيار أسعار البترول عام 1986 والتي مست معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أضحت هذه

المؤسسات تعاني من عدة مشاكل، وأمام هذه الحادثة وبروز معطيات دولية جديدة، كان لزاما على السلطات المعنية وبالخصوص إدارة الجمارك الإسراع في إدخال إصلاحات عميقة على النظام الجمركي الجزائري، بشقيه التعريفي وغير التعريفي (دبيش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 25)

1. 2. النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة:

لقد سلكت الجزائر منذ حصولها على استقلالها السياسي، سياسة حمائية ترمي بالدرجة الأولى إلى وقاية المؤسسة الإنتاجية الجزائرية من أي منافسة خارجية، وذلك باعتبارها الخلية الأساسية للاقتصاد الوطني، غير أن ظهور بعض الوقائع الدولية أثرت بشكل مباشر على النظام الجمركي الجزائري، ومن بين هذه الوقائع:

المفاوضات التي كانت تجري في إطار الجات وما تمخض عن جولة الأوروغواي والتي انتهت بتأسيس منظمة التجارة العالمية.

لقد كانت الجزائر في هذه الفترة عضوا ملاحظا في الجات وقد شرعت في خوض مفاوضات متعددة الأطراف للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC نهاية سنة 1998، مما استجوب عليها إصلاح نظامها الجمركي بما يتماشى مع هذه التطورات.

أولا: إصلاح القيود التعريفية:

لقد تبلور هذا الإصلاح ميدانيا من خلال عدة تعريفات بداية من 1990 إلى عام 2002 والتي جاءت لتعكس الوجهة الجديدة للجزائر المتمثلة في انتهاج فلسفة اقتصاد السوق في ظل تحديات المنظمة العالمية

للتجارة أو كما تسمى بالقضاء التجاري العالمي. (جاري فاتح ، التجارة الخارجية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2001، ص 13)

أ- تعريفة جمركية لسنة 1991

كان يظن من وضع السياسة الاقتصادية في الجزائر قبل تعديل التعريفة الجمركية لعام 1986، أن تجاوز مشاكل ميزان المدفوعات أنه لابد من تطبيق رسوم جمركية عديدة ومختلفة الأسعار، لكن هذا شكل عائقا لتوفير الأحوال المناسبة لتحسين الطاقة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، وعليه استوجب الأمر إعادة النظر في بنية هذه التعريفة وتعديلها، خاصة وأن الجزائر قد انتسبت إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق المتعلق بتعيين وتصنيف البضائع.

واستجابة لهذا وبمقتضى قانون المالية لسنة 1992 قانون المالية تمت إعادة هيكلة التعريفة الجديدة التي أضحت تختص ببعض السمات المستخدمة لها منها:

- **التزامها بأحكام الاتفاقية الدولية للنظام المنسق والذي يوصي بـ:**

- تنظيم المعدلات الضريبية.
- تطبيق تصنيف موحد للبضائع الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية.
- خضوعها لقاعدة تصاعد معدلات الضرائب وذلك تبعا لدرجة الانفتاح على المنتجات، إذ تطبق معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية، ثم تطبق معدلات متوسطة على واردات منتجات نصف مصنعة، ثم تطبق معدلات مرتفعة نسبيا على الواردات من المنتجات النهائية.

وبناء على ذلك، فقد حلت التعريفة الجديدة لعام 1992 وقد حملت في طياتها حسب ما جاء به قانون المالية لسنة 1992 ستة معدلات ضريبية وتتمثل في: 3، 7، 15، 25%، 40%، 60%

ب- تعريفة جمركية لعام 1996

لقد طرأت بعض التغيرات فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية لعام 1992، وتجسد ذلك في قانون المالية لسنة 1992 ويتمثل هذا التغير في تعديل نسب الضرائب الجمركية إذ أصبحت تتضمن المعدلات التالية: 3%

،7% ، 15%، 35%، 40% ، 50% .

إن هذا التغيير قد جاء ليكرس توجه الجزائر نحو التحرير الكلي للتجارة الخارجية وكذلك تقليص مجال تطبيق القيود الجمركية بصنفيها التعريفية وغير التعريفي قانون المالية لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995..

ج- **التعريفة الجمركية لسنة 1997، 1998**

لقد جاء قانون المالة لسنة 1997 ببعض التعديلات على مستوى التعريفة الجمركية لعام 1996 ويظهر ذلك في النسب الجديدة التي أدرجها في التعريفة المستحدثة في عام 1997(البورويس عبد العالي ، مرجع سبق ذكره، ص 168.)، وهذه النسب هي كما يلي: 5% 15%، 25%، 45% ، وبالنظر إلى هذه التركيبة الجديدة يتضح أنها قد حافظت على النمط التصاعدي في تطبيق معدلات الضرائب كما كان في التعريفة السابقة.

أما تعريفة 1998 فهي امتداد للتعريفة السابقة، إلا أن الجديد الذي أنت به هو استبدال المعدل 5% 3% من الرسوم والضرائب الجمركية وهذا يدل على توجه الجزائر نحو الوصول إلى درجة إعفاء المواد الأولية قانون المالية لسنة 1998

د- الإصلاح التعريفي لعام 2001

وكان يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غرضين أساسيين الأول داخلي والثاني خارجي، فالغرض الأول يكمن في مراجعة التعريفة الجمركية التي تبقى بمثابة خطوة بحث عن توحيد شامل للتشكيلة الجمركية بما يتناسب مع درجة الإنتاج الصناعي بصفة مشجعة للنشاط الاستثماري بمختلف أنواعه.

أما على المستوى الخارجي يعتبر الإصلاح التعريفي نقطة تحول في ضبط درجات نسب الحقوق الجمركية التي لها صلة مع بقية آليات التعديل، فالغاية من ذلك هو تحسين عملية التحسين التعريفي في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي التي أجريت بين الجزائر والشركاء الأوروبيين، فالمعالم التي تمت دراستها في تلك المشاورات ترمي إلى نزع العواطف التعريفية لمدة قدرها 12 سنة مع التجسيد الآلي والميداني لحرية العبور لبعض المواد والسلع، ولهذا جاءت تعريفة 2001 حاملة معدلات توافق تركيب السلع تبعا لثلاثة معايير حسب درجة التصنيع:

نسبة مخفضة تقدر بـ 5% تطبق على المواد الأولية وعلى بعض المواد الاستهلاكية الأساسية مثل:

- الأدوية، الحبوب.... الخ.
- نسبة 15% تفرض على المواد الوسيطية الموجهة إلى التصنيع النهائي.
- نسبة 30% إلى 40% تفرض على منتجات الاستهلاك النهائي.
- إعفاء يطبق على بعض المواد منها بعض الحبوب، وبعض العتاد العسكري.

كما يؤكد بعض المراقبين بأن هذه المساعي هي بمثابة إجراءات انتقالية تحضيرا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تم تحديد هذه الآليات في سياق المفاوضات التي باشرتها الجزائر بداية من جوان 1996 إلى غاية اليوم من أجل تسهيل انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر متفتح على الرأسمال الأجنبي، والدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المؤرخ في 19 جويلية 2001.

ه- الإصلاحات التعريفية لسنوات 2004- 2005 -2008

البند الأول: إصلاحات 2004- 2005

من اهم الإصلاحات التي جاءت في قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريفة الجمركية هو تحديد تعريفات على بعض الأدوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال أنظمة الإعلام الآلي من طرف المستخدمين وهذا ما ورد في المادة 35، والتي تعدل أحكام المادة 238 من القانون رقم 73-07- حيث تم تحديد هذه التعريفات كما يلي:

- 200دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الاقتصادية الجمركية لدى الاستيراد.

- 100دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية للتصدير باستثناء التصدير العادي.

وتتم مراجعة هذه التعريفات دوريا من طرف الوزير المكلف بالمالية، وما يلاحظ على هذا الإصلاح أنه حافظ على المعدلات التي جاء بها الإصلاح التعريفي لسنة 2001، وهي : 0 ، 5 ، 15، 30%، وهي نفس النسب التي لا زال التعامل بها حالية مع تطبيق في بعض الحالات معدلين فقط هما المعدل المخفض 5%، والمعدل العادي 30% بعدما كان عندها سنة (06) في الإصلاح التعريفي لسنة 1992 وهو ما يدل على توجه السلطات الجزائرية إلى تفكيك تعريفاتها الجمركية والإلغاء التدريجي لها من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتفعيل مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الجريدة الرسمية رقم: 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

أما الإصلاح التعريفي لسنة 2005 فقد حافظ أيضا على المعدلات المطبقة في الإصلاح التعريفي لسنة 2001 في إطار قانون المالية التكميلي بداية من 1 جويلية، كما تم في هذا الإصلاح تحديد بعض المنتجات التي تخضع إلى المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية

البند الثاني: الإصلاح التعريفي لعام 2008

إن أهم الإصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008 وما تضمنته المادة 46 منه، والتي تعدل وتتمم لأحكام المادة 156 من القانون رقم 2148 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 وتحرر كما يلي:

يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تخليص البضائع الجديدة المستوردة بقصد الاستهلاك بدون دفع إذا كانت موجهة للاستعمال الشخصي أو العائلي للمستورد ولا تدل على أي استعمال تجاري بشرط أن تكون قيمتها لا تتجاوز مبلغ (100000 دج) ويترتب على هذا التخليص ما يلي: توقيع رسوم جزائية حسب أحد المعدلين التاليين:

معدل 50% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية والتي تقل عن 50% أو تساويه.

معدل 75% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية والتي تفوق 50%

ويتم تحديد القيمة الجمركية لهذه البضائع بطريقة جزائية من طرف إدارة الجمارك طبقا لأحكام المادة 16 مكرر 11 من قانون الجمارك والوزير هو الذي يعين البضائع المستثناة من هذه الأحكام المذكورة أعلاه.

ثانيا: إصلاح القيود غير التعريفية

منذ أن شرعت الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية، فقد أجيز للقطاع الخاص أن يقيم نشاطات تجارية تتلاءم مع بعض القيود والشروط، لمنع استيراد بعض البضائع تبعا لما ورد في قانون المالية التكميلي لسنة 1992 وبغية التحرير الكلى للتجارة الخارجية أجيز مستقبلا ممارسة نشاطات التصدير والاستيراد بحرية تامة بشرط أن يكون للمتعامل التجاري مسجلا في السجل التجاري، وهذا الاستيراد يجري ويطبق على كل أصناف السلع إلا تلك التي يقال عنها أنها أساسية وواسعة الاستهلاك التي تخضع لقيود مميزة عند جلبها من الخارج (كبير سمية، التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الإصلاحات ، سنة 2001، ص 41).

أما في ما يتصل بالبضائع التي يمنع استيرادها أو تصديرها إضافة إلى البضائع التي تمثل خطرا على امن الدولة وصحة شعبها ونظامها الأخلاقي فتتكون من:

- كل بضاعة محل منع بمقتضى وزاري مشترك فيه بين وزارتي المالية والتجارة.
- كل بضاعة مجلوبة من الخارج تحمل إشارة توحي بأنها مصنوعة بالجزائر أو كل بضاعة مصنوعة بالجزائر وتحمل إشارة بأنها مصنوعة بالخارج.
- أي بضاعة أجنبية الصنع غير متوفر فيها الشروط الخاصة بحماية بيانات المنشأ، أو غير الخاضعة للقيود الخاصة بالحمولة وغيرها.

تحظر من الاستيراد والتصدير السلع المقلدة التي تمس بحق الملكية الفكرية لاسيما: السلع بما ذلك توضيبها والتي تحمل بدون ترخيص علامة تجارية تكون مماثلة لعلامة صنع أو علامة تجارية مسجلة قانونا بالنسبة لنفس فئة السلع أو التي لا يمكن التمييز بينهما فيما يتعلق بمظهرها الأساسي. جميع الرسوم المتعلقة بالعلامة علامة رمزية، بطاقة ملصق نشرة دعائية استمارة الاستعمال، وثيقة الضمان حتى ولم تم تقديمها منفصلة عن بعضها شمن نفس الشروط التي قدمت فيها السلع المذكورة أعلاه

- السلع التي تمس ببراءة الاختراع.
- السلع التي تتضمن أنشطة مصنوعة بدون موافقة صاحب حق المؤلف من الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007.

أما فيما يرتبط بجانب القيود النقدية، فقد اشتملت البرامج الحكومية منذ سنة 1988 إلى يومنا هذا اقتراحات تتعلق بهذا المجال.

ولقد اتضح هذا المعنى خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى 14 دولار للبرميل الواحد، مما انعكس سلبا على الميزان التجاري، وهذا ما دفع الدولة إلى إجراء إصلاحات في هذا المجال، حيث تم إصدار قانون 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1989 الخاص بميزانية العملة الصعبة

بحيث تصبح المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية وجهاز التخطيط والبرمجة.

وبصدور التعليمية رقم 03-91 المؤرخة في 21 أفريل 1991 التي أوضحت شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، وفي هذا السياق أصبح البنك المعتمد لديه يقتطع على حساب المستورد بالعملة الوطنية، ما يعادله بالعملة الصعبة، أما المستوردون الذين لهم مداخيل بالعملة الصعبة فإن القيمة سيجري قصها من حسابهم، ومن ثم تصبح طلبات التمويل محددة بالنسبة لهم عند مستوى معين.

وبعد ذلك أدخلت إصلاحات عميقة على مستوى نظام الصرف وهي:

- إعطاء إصلاحات واسعة لبنك الجزائر من أجل التدخل لإصلاح سياسة الصرف.
- شروع بنك الجزائر منذ 1994 في تحديد سعر الصرف عن طريق لجنة مشتركة من بنك الجزائر والبنوك التجارية تمهيدا لأنشاء سوق الصرف فيما بين البنوك.

- اتباع سياسة مرنة بهدف الحفاظ على سعر صرف تعكس ميكانيزمات سوق النقد الأجنبي، بحيث يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، كما شجع الصادرات للتخلص من الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات.

ثالثا: إصلاح التشريع الجمركي

باعتبار أن التشريع الجمركي هو الركيزة الأساسية لإدارة مصالح الجمارك، وجب عليها إصلاح هذا التشريع ليتماشى مع المعطيات والتطورات الجديدة وخاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، ومن أهداف هذه الإصلاحات ما يلي:

- تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة.
- .تبسيط وتسهيل أكثر الإجراءات الجمركية.

وسنتطرق هنا لأهم الجوانب التي مستها الإصلاحات والتي تتمثل فيما يلي (محمد سليمان محمد العربي، 1991، ص 39):

- تعديل وتسهيل أكثر الإجراءات الجمركية.
- تسهيلات الأنظمة الجمركية.
- تعديلات قانون الجمارك.
- تعديلات القيمة والتعريفة الجمركية.

أ- تعديلات وتسهيلات الإجراءات الجمركية

بقصد التماشي مع المتطلبات الاقتصادية وبالأخص في فترة تحرير التجارة الخارجية ودخول الجزائر في مرحلة التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، قامت إدارة الجمارك في إطار برنامجها الإصلاحي بعدة تعديلات وكان الغرض من هذه التعديلات تسهيل العمليات الجمركية وتطبيق وتوحيد نشاطات الخدمة الجمركية، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

أ-1 **فحص البضاعة في مقر المتعامل الاقتصادي:** إن المكان العادي لفحص البضاعة هو المخازن الجمركية ونظرا للتكاليف الناجمة عن طول مدة بقاء البضاعة، بطلب المتعامل الاقتصادي، من إدارة الجمارك القيام بفحص وتفتيش البضاعة في نكان مزاولة النشاط وهو ما تنص عليه المادة 96 من قانون الجمارك قانون المالية لسنة 1992.

أ-2 **التصريح المسبق:** هو تقنية لمعالجة ملف الجمركة قبل وصول البضاعة إلى الإقليم ويقدم هذا التصريح 08أيام قبل وصول البضاعة، وهو تصريح منفصل غير أنه في حالة عدم إيداعه في الآجال المحددة تطبق غرامة مالية قدرها 25000,00 دج من الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007.

أ-3 **رفع البضاعة من قبل تحصيل أو دفع الحقوق الجمركية والرسوم :** وهو ما تنص عليه المادة 108 من قانون الجمارك، حيث يقوم المتعامل الاقتصادي بتقديم سندات لإدارة الجمارك معتمدة من طرف هيئات مالية وطنية وذلك في حالة عدم توفر السيولة الكافية، لدفع المستحقات في أجل أقصاه أربعة أشهر وفي حالة عدم الدفع وهذا الإجراء معمول به دوليا، وقد اتبعته الجزائر في إطار سياسة الانفتاح والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أ-4 قبول التصريح الناقص أو ما يعرف بالتصريح المؤقت والذي تنص عليه المادة 08 من قانونه الجمارك حيث يسمح بتقديم تصريح غير كامل، وتحدد إدارة الجمارك أجل استكمال باقي الوثائق اللازمة ولا يقبل هذا التصريح إلا في حالة تقديم عذر غير مقنع من طرف المتعامل الاقتصادي.

أ-5 إلغاء التصريح المفضل: تنص المادة 89 من قانون الجمارك، أنه يمكن إلغاء التصريح المفصل بطلب من المصرح نفسه، شريطة ثبوت عدم ارتكابه لأية مخالفة ويكون لهذا الإلغاء عدة أسباب منها:

- ثبوت خطأ في التصريح يتعلق بالبضاعة المصرح بها وفي هذه الحالة لا يدفع المصرح الحقوق والرسوم التي كان من المفروض عليه دفعها.

ب- التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية

لقد أدخلت الأنظمة الجمركية عدة تعديلات هامة تسمح لها بأن تتماشى مع تطورات عمليات التجارة الخارجية خاصة بعد تحريرها واتساع رقعة المبادلات حيث جاءت هذه التعديلات في إطار اتفاق كيوتو"

لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية والتي أسست لتحقيق الأهداف التالية : (محمد سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص: 41.)

- إزالة التباين بين الأنظمة الجمركية وممارسات الأطراف المتعاقدة التي يمكن أن تعيق التجارة الخارجية.
- ضمان إعداد القواعد الملائمة للرقابة الجمركية.

تمكين إدارة الجمارك من الاستجابة للتغيرات الرئيسية التي طرأت على التجارة الخارجية والتقنيات الإدارية للجمارك وفي هذا الإطار عدلت اتفاقية كيوتو" واصبحت تنص على ما يلي:

- الزام تطبيق المبادئ الأساسية للتنسيق على كل دولة موقعة على الاتفاقية.
- يجب أن تزود الإدارة الجمركية بإجراءات فعالة لتدعيم مناهج الرقابة.
- يجب الوصول إلى أعلى درجات التبسيط والتنسيق للأنظمة والممارسات الجمركية التي يعد هدفا رئيسيا للمنظمة العالمية للجمارك حيث ترمي إلى تسهيل التجارة الخارجية (شوقس رايس شعبان، إدارة الجمارك وإدارة المراقبة ، 2000، ص: 17)

ج- تعديلات قانون الجمارك

لقد اتبعت الجزائر بعد الاستقلال قانون الجمارك الفرنسي بموجب المرسوم رقم 57-62 المؤرخ في 9 ديسمبر 1962 وكان هذا وضعا مؤقتا في إطار صياغة القانون الجمركي الجزائري، وجاء هذا القانون سنة 1997 بموجب القانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 جويلية 1979 ولقد جاءت مبادئ هذا القانون في مجملها ذات طابع اشتراكي عملت على احتكار التجارة الخارجية، وعند دخول اقتصاد السوق وتحرير تجارتها شرعت إدارة الجمارك منذ الوهلة الأولى في إدخال تعديلات على قانونها من أجل عصرنته وتكييفه مع آليات الانفتاح الاقتصادي، وفي هذا الإطار جاء قانون الجمارك الجديد رقم 10-98 المؤرخ في أوت 1998 يعوض القانون رقم 07-97 والذي يمنحنا فكرة عن التوجه الإنفتاحي للاقتصاد وهو التغيير الذي طرأ على المادة 03 من القانون الجمركي القديم للقيام بالمهام المخولة لها على أكمل وجه، حيث تتمثل مهام إدارة الجمارك فيما يلي:

- تنفيذ الإجراءات الجمركية القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق قانون التعريفة والتشريع الجمركي.
- إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها.
- تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة.

د- تعديلات القيمة والتعريفة الجمركية

تعتبر القيمة لدى الجمارك عنصرا هاما من عناصر المراقبة التي تقوم بها إدارة الجمارك بهدف التحكم في عمليات التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني ومتابعة البضائع المستوردة والمصدرة، كما

أن تحديد القيمة لدى الجمارك يقوم على أساس السعر العادي للبضاعة، وهذا حسب اتفاقية بروكسل وحسب هذه الطريقة تكون القيمة أحيانا مرتفعة نسبيا، وهذا يجعل المتعاملين الاقتصاديين يعملون على تخفيض قيمة سلعهم إلى أدنى حد ومن أجل التقييم بأكثر دقة اتخذت إدارة الجمارك عدة إجراءات في إطار الإصلاحات الجمركية الجديدة، والتي تتمثل في تقنية المراقبة البعدية لعناصر القيمة، حيث تعتمد على تحديد المستوردين والمصدرين والمنتجات المستوردة والقيم المطبقة في الأسواق (شوق ايششعبان ، المرجع السابق، ص: 20) .

2. تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020/2010

التجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم. كما تمثل مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات. ويعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من أهم القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني. و الجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة بالمليار دولار أمريكي.

1.2. تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020

خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات ملحوظة في قيم الصادرات والواردات. من خلال تحليل هذه البيانات، يمكننا فهم التقلبات والاتجاهات التي شهدها القطاع التجاري في الجزائر خلال هذه الفترة. دعونا نلقي نظرة أعمق على تطور الصادرات والواردات خلال هذه الفترة.

جدول رقم (01) : الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020 بالمليار دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	47.40	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39
الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80

المصدر : المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك

الشكل رقم (05) :تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020 بالمليار دولار امريكي

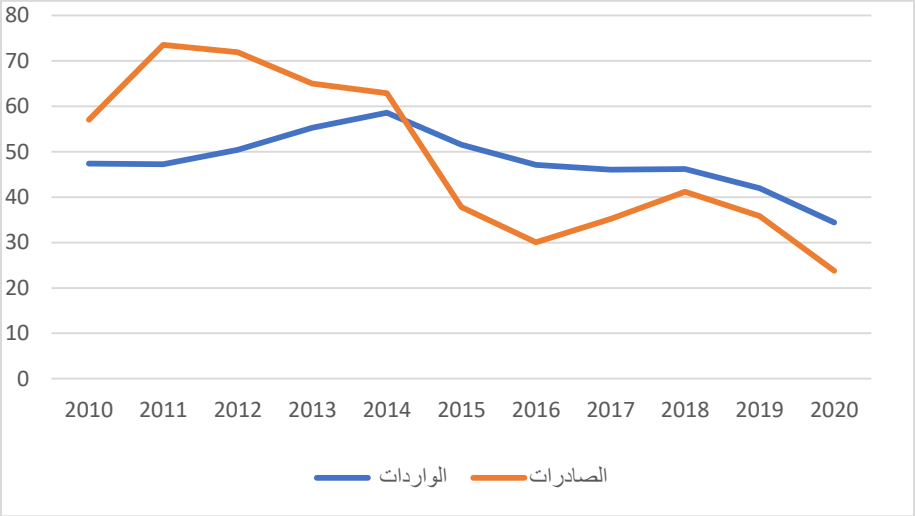

المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا للجدول رقم (1)

بدأت قيمة الصادرات في الجزائر بمعدل معتدل في عام 2010، ولكنها شهدت زيادة كبيرة في عام 2011، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة المعنية. لكن بعد ذلك، تراجعت بشكل حاد، مع تقلبات كبيرة في السنوات التالية. يُعزى هذا التراجع في بعض السنوات إلى عوامل مثل تراجع أسعار السلع الرئيسية التي تصدرها الجزائر أو تقلبات في الطلب العالمي على هذه السلع.

من ناحية أخرى، كانت قيمة الواردات تتزايد بوتيرة معتدلة منذ عام 2010، لكنها بدأت في التزايد بشكل أسرع ابتداءً من عام 2013. وصلت الواردات إلى أعلى مستوى لها في عام 2014، قبل أن تبدأ في الانخفاض تدريجياً خلال السنوات التالية. ومع ذلك، يظهر أن هناك تغييرًا في هذا الاتجاه بدءًا من عام 2015، حيث بدأت الواردات في بعض السنوات تتجاوز الصادرات، مما يشير إلى احتمالية زيادة الاعتماد على الواردات مقارنة بالصادرات في السنوات الأخيرة.

2.2 تطور الميزان التجاري و معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020

جدول رقم (02) : تطور الميزان التجاري و معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020 بالمليار دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	-10.86	-5.02	-6.11	-10.60
معدل التغطية	141	156	143	118	107	73	64	76	89	85	69

المصدر : المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات التابع للجمارك

الشكل رقم (06) : تطور الميزان التجاري و معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020 بالمليار دولار امريكي

رسم توضيحي

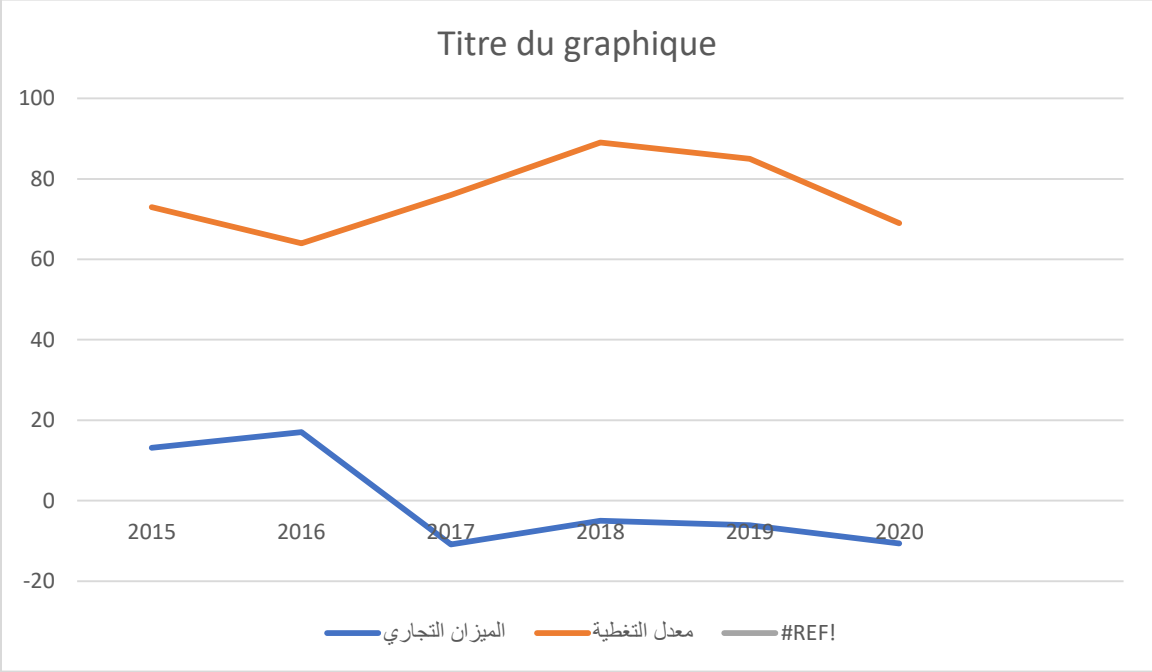

المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا للجدول رقم (2)

الميزان التجاري يعكس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات للبلد. في عام 2011، سجل الميزان التجاري أعلى قيمة له في الفترة المعنية، حيث بلغ 29.24 مليار دولار. بينما في عام 2020، سجل الميزان التجاري قيمة سلبية بلغت -10.60 مليار دولار، مما يعني أن الواردات تفوقت على الصادرات بمقدار 10.60 مليار دولار.

معدل التغطية يعبر عن قدرة الصادرات على تغطية الواردات، ويُحسب عن طريق قسمة قيمة الصادرات على الواردات وضربها في 100. يلاحظ أن معدل التغطية كان مرتفعًا في بداية الفترة، حيث كان أعلى معدل في عام 2011 بنسبة 156٪. ومع ذلك، تراجع معدل التغطية بشكل كبير خلال السنوات التالية، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2020 بنسبة 69٪، مما يعكس تناقص قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

3.2. تحليل تطور الصادرات و الواردات ، الميزان التجاري و معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2010/ 2020

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) و (02) **قيمة** الصادرات في الجزائر بدأت بمعدل معتدل في عام 2010، ولكنها شهدت زيادة كبيرة في عام 2011، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة المعنية. لكن بعد ذلك، تراجعت بشكل حاد، مع تقلبات كبيرة في السنوات التالية. يُعزى هذا التراجع في بعض السنوات إلى عوامل مثل تراجع أسعار السلع الرئيسية التي تصدرها الجزائر أو تقلبات في الطلب العالمي على هذه السلع. من ناحية أخرى، كانت قيمة الواردات تتزايد بوتيرة معتدلة منذ عام 2010، لكنها بدأت في التزايد بشكل أسرع ابتداءً من عام 2013. وصلت الواردات إلى أعلى مستوى لها في عام 2014، قبل أن تبدأ في الانخفاض تدريجياً خلال السنوات التالية. ومع ذلك، يظهر أن هناك تغييرًا في هذا الاتجاه بدءًا من عام 2015، حيث بدأت الواردات في بعض السنوات تتجاوز الصادرات، مما يشير إلى احتمالية زيادة الاعتماد على الواردات مقارنة بالصادرات في السنوات الأخيرة.

عند النظر إلى الميزان التجاري، يظهر أن في عام 2011، سجل الميزان التجاري أعلى قيمة له في الفترة المعنية، حيث بلغ 29.24 مليار دولار، وهذا يعكس فائضًا تجاريًا للبلد. بينما في عام 2020، سجل الميزان التجاري قيمة سلبية بلغت -10.60 مليار دولار، مما يعني أن الواردات تفوقت على الصادرات بمقدار 10.60 مليار دولار. هذا يشير إلى تحول البلد من فائض تجاري إلى عجز تجاري على مدار هذه الفترة.

أما بالنسبة لمعدل التغطية، فقد كان مرتفعًا في بداية الفترة، حيث كان أعلى معدل في عام 2011 بنسبة 156٪، مما يشير إلى أن الصادرات كانت تستطيع تغطية الواردات بشكل جيد. ومع ذلك، تراجع معدل التغطية بشكل كبير خلال السنوات التالية، حيث وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2020 بنسبة 69٪، مما يعكس تناقص قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

بالتالي، يُظهر التحليل أن الجزائر شهدت تحولات كبيرة في ميزانها التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، مما يشير إلى أهمية تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات للتصدي للتحديات التجارية المتغيرة

3. الحصيلة الجمركية في الجزائر وتأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية خلال الفترة (2010-2020)

سنحاول في هذا المبحث أن تربط بين ما تناولناه في المبحثين السابقين وذلك بتبيان أثر التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1.3. تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

عرفت الحصيلة الجمركية تطورا نحو الزيادة انطلاقا من التسعينيات وهذا الارتفاع مرتبط بالإصلاحات التي مست معدلات التعريفة الجمركية، ولتبيان ذلك ندرج الجدول التالي التي يمثل تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر ما بين 2010 و 2020 كما يلي:

الجدول رقم 03 : تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	الحصيلة الجمركية
2010	182.576
2011	230.422
2012	261.443
2013	281.794
2014	310.979
2015	283.995
2016	343.298
2017	439.545
2018	460.212
2019	492.502
2020	578.642

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

وانطلاقا من الجدول أعلاه نورد المنحني البياني التالي:

الشكل (07) رقم: تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

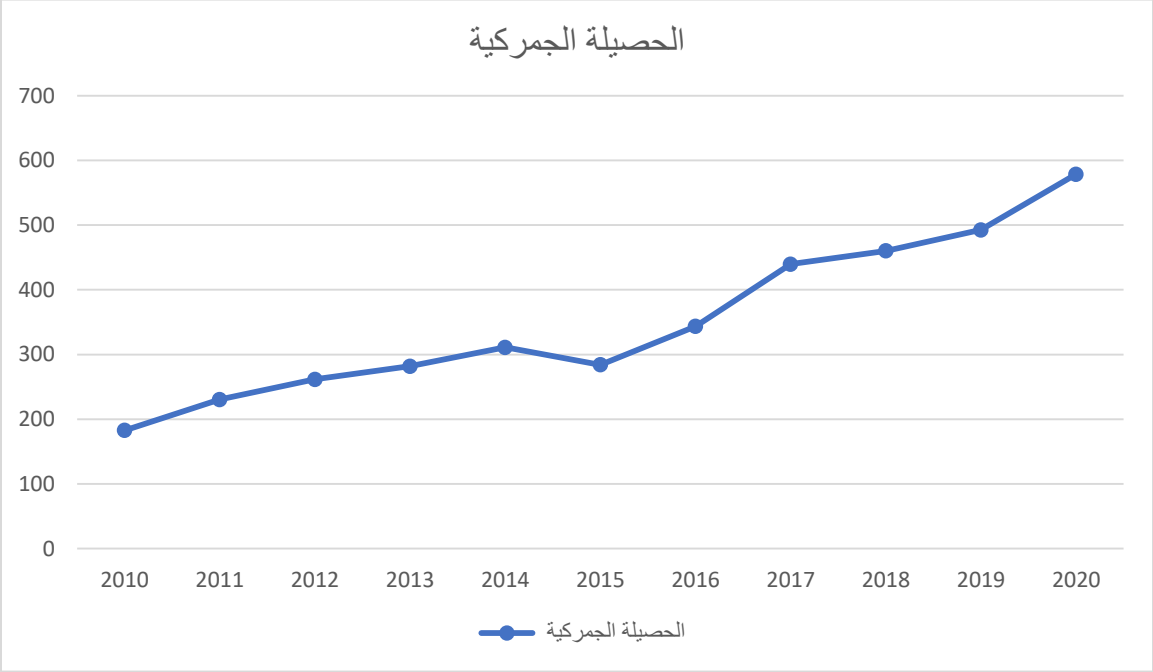

المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا للجدول رقم (03)

خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، شهدت الجزائر زيادة مستمرة في قيمة الحصيلة الجمركية، حسب البيانات الموجودة في الجدول رقم 03. بدأت الحصيلة الجمركية بقيمة تبلغ 182.576 مليار دولار في عام 2010، وارتفعت بثبات لتصل إلى 578.642 مليار دولار في عام 2020. هذا النمو المتواصل يعكس النشاط الاقتصادي المتزايد وزيادة حجم التجارة الخارجية خلال تلك الفترة.

تعزى هذه الزيادة في الحصيلة الجمركية إلى عدة عوامل، من بينها زيادة حجم التجارة الخارجية للبلاد، حيث شهدت الصادرات والواردات نموًا مستمرًا. بالإضافة إلى ذلك، قد ساهمت السياسات الحكومية الموجهة نحو تحسين إيرادات الجمارك، مثل فرض رسوم جمركية إضافية وتحسين الإجراءات الجمركية، في تعزيز هذا النمو.

تأثرت قيمة الحصيلة الجمركية أيضًا بالتغيرات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي والمحلي، حيث يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار السلع العالمية والتطورات السياسية على حجم التجارة وبالتالي على الإيرادات

2.3. تأثير التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات:

يمكن القول أن التعريفة الجمركية في الجزائر ومنذ الاستقلال عرفت تطورات كبيرة، حيث انتقلت من 17 معدل للتعريفة الجمركية في 1986 نتيجة العجز في الموازنة العامة ومحاولة زيادة إيرادات الدولة

خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، تبيّن أهمية تحرير التجارة الخارجية للجزائر كجزء من تحولها من السياسة الحمائية إلى سياسة الانفتاح على الخارج. تعتبر هذه الخطوة ضرورية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. وقد تمثلت هذه السياسة في تخفيف التعريفة الجمركية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستمرة في الواردات خلال هذه الفترة ووفقًا للملاحظات المبنية على البيانات السابقة، فإن الواردات زادت بشكل طبيعي لمواكبة ارتفاع الصادرات ولتلبية احتياجات المستهلكين الجزائريين المتزايدة. كما أظهر التحليل أن هناك تناسقًا بين الواردات والإيرادات الجمركية، مما يشير إلى استخدام الجزائر للتعريفة الجمركية بشكل أكبر في الواردات مقارنة بالصادرات.

يؤثر التعريفة الجمركية بشكل كبير على الميزان التجاري للبلاد، حيث تساهم في تحقيق التوازن عن طريق زيادة الواردات بالتزامن مع ارتفاع الصادرات. تهدف السياسة الجمركية إلى استيعاب الفوائض المحققة من زيادة الصادرات من خلال تنظيم التعريفة الجمركية، مما يشجع على دخول السوق الجزائرية ويحافظ على توازن ميزان المدفوعات.

4. اختبار و فحص الفرضيات :

1.4. اختبار الفرضية الأولى :

التي تنص على : تؤثر التعريفة الجمركية على الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص على الواردات".

- تشير النتائج إلى أن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى زيادة مستمرة في الواردات خلال الفترة من 2010 إلى 2020.
- يُظهر التحليل وجود تناسق بين الواردات والإيرادات الجمركية، مما يشير إلى استخدام الجزائر للتعريفة الجمركية بشكل أكبر على الواردات.
- تُظهر الزيادة المستمرة في قيمة الحصيلة الجمركية خلال الفترة من 2010 إلى 2020 تأثير التعريفة الجمركية على الواردات.

غير مدعومة:

- لا تقدم النتائج معلومات مباشرة حول تأثير التعريفة الجمركية على الصادرات.
- من الممكن أن تكون لعوامل أخرى غير التعريفة الجمركية تأثير على الواردات، مثل النمو الاقتصادي واحتياجات المستهلكين.

2.4. اختبار الفرضية الثانية :

التي تنص على : لم تساهم الإصلاحات المتعلقة بالتعريفة الجمركية في زيادة القدرة التصديرية الجزائرية

غير مدعومة:

- تشير النتائج إلى زيادة في الصادرات خلال الفترة من 2010 إلى 2020، بالتزامن مع زيادة الواردات.
- لم تقدم النتائج معلومات مباشرة عن العلاقة السببية بين إصلاحات التعريفة الجمركية والقدرة التصديرية.
- من الممكن أن تكون لعوامل أخرى غير إصلاحات التعريفة الجمركية تأثير على الصادرات، مثل النمو الاقتصادي العالمي والطلب على السلع الجزائرية.

3.4. اختبار الفرضية الثانية :

التي تنص على :يؤدي التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر إلى عجز في الميزان التجاري على المدى المتوسط.

غير محددة:

- لا تقدم النتائج معلومات كافية لتحديد ما إذا كان التحرير الكامل للتجارة الخارجية سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري على المدى المتوسط.
- تعتمد تأثيرات التحرير الكامل للتجارة على العديد من العوامل، مثل هيكل الاقتصاد الجزائري، ومرونة الصادرات والواردات، وظروف التجارة الدولية.

الخلاصة

إن التعريفة الجمركية في الجزائر شهدت تطورات كبيرة منذ الاستقلال، حيث انتقلت من 17 معدل في عام 1986 نتيجة العجز في الموازنة العامة إلى سياسة الانفتاح على الخارج. خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، أصبح من الواضح أهمية تحرير التجارة الخارجية كجزء من تحول الجزائر نحو السياسة الاقتصادية المفتوحة حيث ان هذا التحرير ساهم في زيادة مستمرة في الواردات خلال هذه الفترة، ويشير التحليل إلى أن هذه الزيادة كانت تتوافق مع زيادة في الصادرات ولتلبية احتياجات المستهلكين الجزائريين المتنامية. كما أظهر التحليل أن هناك تناسقًا بين الواردات والإيرادات الجمركية، مما يشير إلى استخدام الجزائر للتعريفة الجمركية بشكل أكبر في الواردات مقارنة بالصادرات.

تؤثر التعريفة الجمركية بشكل كبير على الميزان التجاري للبلاد، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين الواردات والصادرات. كما تسعى السياسة الجمركية إلى استيعاب الفوائض المحققة من زيادة الصادرات من خلال تنظيم التعريفة الجمركية ومن الجدير بالذكر أن الجزائر شهدت زيادة مستمرة في قيمة الحصيلة الجمركية خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020. بدأت الحصيلة الجمركية بقيمة 182.576 مليار دولار في عام 2010، وزادت بثبات لتصل إلى 578.642 مليار دولار في عام 2020.

الخاتمة

يمكن التأكيد على أن التعريفة الجمركية لعبت دورًا متعدد الأبعاد في تشكيل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، من خلال فرض تعريفة على السلع المستوردة، حيث سعت الجزائر إلى حماية صناعاتها المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية الشديدة، مما أدى إلى تعزيز بعض القطاعات الصناعية المحلية وتحفيز الإنتاج المحلي، ومع ذلك، كانت لهذه السياسات تأثيرات مختلفة على الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية.

أولا : النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أظهرت الدراسة أن التعريفة الجمركية تؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، مما يقلل من قدرة المستهلكين على شرائها، ويؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، وبالتالي تحسن الميزان التجاري الجزائري؛
- أظهرت الدراسة أن الإصلاحات المتعلقة بالتعريفة الجمركية، مثل خفض التعريفات الجمركية، لم تساهم في زيادة القدرة التصديرية الجزائرية بشكل كبير، وذلك بسبب ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية؛
- أظهرت الدراسة أن التحرير الكامل للتجارة الخارجية في الجزائر قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري على المدى المتوسط، وذلك بسبب ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، وارتفاع حجم الواردات؛
- أظهرت الدراسة أن التعريفة الجمركية تؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، مما يقلل من قدرة المستهلكين على شرائها، ويؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، وبالتالي تحسن الميزان التجاري الجزائري؛
- كما أظهرت أن الإصلاحات المتعلقة بالتعريفة الجمركية، مثل خفض التعريفات الجمركية، لم تساهم في زيادة القدرة التصديرية الجزائرية بشكل كبير، وذلك بسبب ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

ثانيا : الاقتراحات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات للحد من التأثيرات السلبية للتعريفة الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر، منها:

- **ضرورة الاستمرار في خفض التعريفات الجمركية :**ينبغي على الحكومة الجزائرية الاستمرار في خفض التعريفات الجمركية على السلع، وذلك لتعزيز التجارة الخارجية وتحفيز النمو الاقتصادي؛
- **ضرورة دعم الصادرات :**ينبغي على الحكومة الجزائرية دعم الصادرات من خلال تقديم الحوافز المالية والتسهيلات الإدارية للشركات المصدرة؛
- **ضرورة تنويع الصادرات :**ينبغي على الحكومة الجزائرية تشجيع تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على عدد محدود من السلع؛

- **ضرورة تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية :**ينبغي على الحكومة الجزائرية العمل على تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين جودة المنتجات، وخفض تكاليف الإنتاج؛
- **ضرورة الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة :**ينبغي على الجزائر الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأخرى، وذلك لتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول وإلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها.

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

- أحمد السريق،(2009)، التجارة الخارجية، دار الجامعية، مصر.
- ايوسف مسعداوي،(2010) ،دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بوعون يحياوي نصيرة، (2010)، الضرائب الوطنية والدولية، دار النشر pages bleus الجزائر
- حسام علي داوود وآخرون،(2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.
- خالد احمد على محمود،(2019) تجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.
- صلاح الدين نامق ، مقدمة في التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة
- عطا الله، (2015)، الزبون تجارة خارجية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن
- محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان
- محمد موسى، حربى عريقات،(2006)، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- موسى بودهان،(2007)، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر
- موسى، سعيد مطر وآخرون، (2001)، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- نوري موسى، شقيري وآخرون، (2012)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.
- وسيلة السبي،(2019)، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن .
- مقلعي فتيحة حرم منوح،(2009)، تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، نوميديا للطباعة والنشر قسنطينة، الجزائر
- محمد سليمان محمد العربي،(1991)، قانون الجمارك، الدار الجامعية للطبع والنشر، الجزائر

ب- الاطروحات و الرسائل

- آمنة بن نافلة وسعيداني عمر،(السنة)، الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بومرداس ، الجزائر.

- بقاسم بودالي،(2010)، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
- داودي ليلة داودي نورة،(2004) الرقابة الجمركية في ظل التحرير الشامل للتجارة الخارجية، ماجستير في قانون الأعمال .
- زايد مراد، (2006)، دور الجمارك في اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص التحليل المالي، جامعة الجزائر.
- زيد مراد، (2006) دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر .
- سلطاني سامي،(2003)، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارية حالة الجزائر، رسالة ماجستير فرع التخطيط والتنمية كلية العلو الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر.
- سماح شوادي ، ،(2016) ،الجمارك كالية لحماية الاقتصاد الوطني مذكرة شعبة الحقوق تخصص قانون الجنائي للاعمال مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، ام البواقي : جامعة العربي بن مهيدي
- طويل آسيا، (2001) دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية
- كريم محمد وخواص هشام ، (2003)، الجباية الجمركية مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجزائر .
- كمال شدن،(2019)، سيل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2018) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مسيلة
- نعيمة زريمي، (2011)، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان.
- نوي سمية، (2008)، فعالية الحقوق الجمركية على الاقتصاد الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف الجزائر.
- أبورويس عبد العالي،(1997)، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية
- ادبيش أحمد،(2001)، دوافع تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 19.
- جاري فاتح،(2001)، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية 1989 - 2000 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- كبير سمية،(2001)، التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الإصلاحات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

ج – المقالات و المجلات

- عبد الرؤوف رهبان،(2013)، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق العدد 3+4.

و- المواد القانونية

- الجريدة الرسمية رقم : 85 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004
- الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007، ص 13
- الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007، ص 15
- الجريدة الرسمية رقم: 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 19.
- قانون المالية التكميلي لسنة 1986 المؤرخ في 25 جوان 1986
- قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المؤرخ في 19 جويلية 2001.
- قانون المالية لسنة 1992.
- قانون المالية لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995.
- قانون المالية لسنة 1998

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

- Chibanirabah, le vade mechne de l'importation et exportatio, université djilalibounaama, Khemis Miliana, Algérie
- Idir Ksouri, (2006) , le contrôle du commerce extérieur et des changes, édition grand alger.
- Bouzidi M. Nachida،(1988)،le monopole de l'état sur le commerce extérieur, l'expérience algérienne (1974/ 1986) Algérie, OPU, .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بورزق عبلة المولود(ة) بتاريخ: 23/06/1998 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201277300 الصادرة بتاريخ: 2017/03/16 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تأثير المعرفة الجيوسياسية على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2010 2020)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/01

02 جوان 2024
من رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف المكلف
بالحالة المدنية

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf'a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): والي رضية المولود(ة) بتاريخ: 30/11/1985 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201590633 الصادرة بتاريخ: 2017/06/12 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر مابين (2010 - 2020)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

02 جوان 2024

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه ملحق رئيسي للإدارة العامة
عريبة أمال

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

Scanned with CamScanner

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور التعريفة الجمركية في تشكيل الاقتصاد الجزائري خلال فترة خلال الفترة (2020/2010) ،أكدت الدراسة أن التعريفات الجمركية أسهمت في حماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما أبرزت الدراسة أن زيادة التعريفات الجمركية ترفع أسعار السلع المستوردة، مما يقلل من قدرتها على المنافسة ويخفض حجم الواردات، ما يؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري. إلا أن خفض التعريفات لم يعزز القدرة التصديرية بشكل كبير بسبب ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية.

بناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة عدة اقتراحات أهمها ضرورة الاستمرار في خفض التعريفات الجمركية ودعم الصادرات مع ضرورة تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التعريفة الجمركية ؛ التجارة الخارجية .

Abstract:

This study dealt with the role of customs tariffs in shaping the Algerian economy during the period (2010/2020). The study confirmed that customs tariffs contributed to protecting emerging local industries from foreign competition, the study also highlighted that increasing customs tariffs raises the prices of imported goods, which reduces their ability to compete and reduces the volume of imports, leading to an improvement in the trade balance, however, reducing tariffs did not significantly enhance export capacity due to the weak competitiveness of Algerian products.

Based on these results, the study presented several suggestions, the most important of which is the need to continue reducing customs tariffs and supporting exports, along with the need to improve the competitiveness of Algerian products.

Keywords: customs tariff; Foreign trade.

فهرس
المحتويات

المحتويات

الاهداء .....
شكر و عرفان .....
مقدمة .....أ-ب

الجانب النظري

تمهيد : 6
I.مدخل نظري حول التعريفة الجمركية 7
1. ماهية الجمارك 7
1.1. نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية و تعريف الجمارك 7
أولا : نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية 7
ثانيا: تعريف الجمارك 10
2.1. اقسام إدارة الجمارك و مهامها 10
أولا : اقسام إدارة الجمارك 10
ثانيا : مهام و إدارة الجمارك 11
3.1. أهمية وأهداف الجمارك 12
أولا : أهمية الجمارك 12
ثانيا : اهداف الجمارك 13
2. الاجراءات الجمركية المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية 14
1.2. تصريح المفصل (المصرح) 14
أولا : الوثائق المرفقة للتصريح المفصل: 14
ثانيا: وثائق أخرى 16
2.2. اكتتاب التصريح المفصل 16
أولا :القابلية 16
ثانيا :التسجيل 16
ثالثا: الفحص 17
3.2. تحصيل وتصفية الرسوم والحقوق الجمركية 17
أولا: الرسوم الجمركية 17
ثانيا :الحقوق الجمركية 19
ثالثا : تصفية الحقوق والرسوم الجمركية 20
4.2. تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية 21
II.التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية 22
1. عموميات حول التجارة الخارجية 22
1.1. تعريف التجارة الخارجية 22
2.1. العوامل المؤثر في التجارة الخارجية 23

3.1. أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها.....25
أولا : أسباب قيام التجارة الخارجية.....25
ثانيا : أهداف التجارة الخارجية.....26
2. أثر فرض التعريفة الجمركية في تفعيل التجارة الخارجية 26
1.2. أثر فرض التعريفة الجمركية على المستهلكين والمنتجين والدخل الوطني.....27
أولا: أثر فرض التعريفة الجمركية على المستهلكين.....27
ثانيا: أثر فرض التعريفة الجمركية على المنتجين: 28
ثالثا: أثر التعريفة الجمركية على الدخل الوطني 30
2.2. أثر فرض التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة والصادرات 30
أولا : أثر فرض التعريفة الجمركية على الإيرادات العامة.....30
ثانيا : أثر فرض التعريفة الجمركية على الصادرات 30
3.2. أثر فرض التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي 32
أولا: أثر فرض التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات 32
ثانيا: أثر فرض التعريفة الجمركية على معدل التبادل الدولي.....32
الخلاصة.....34

الجانب التطبيقي

تمهيد 36
I.**النظام الجمركي الجزائري** 37
1.1. النظام الجمركي في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية.....37
أولا : القيود التعريفية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية. 37
ثانيا: القيود غير التعريفية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية.....39
1. 2. النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة:.....42
أولا: إصلاح القيود التعريفية: 42
ثانيا: إصلاح القيود غير التعريفية 46
ثالثا: إصلاح التشريع الجمركي.....47
2. تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020/2010.....50
1.2. تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020 50
2.2 تطور الميزان التجاري و معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020.....52
3.2. تحليل تطور الصادرات و الواردات ، الميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2010 /.2020 53
3. الحصيلة الجمركية في الجزائر وتأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية خلال الفترة (2010-2020).....54
1.3. تطور الحصيلة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).....54
2.3. تأثير التعريفة الجمركية على الواردات والصادرات: 56
4. اختبار و فحص الفرضيات :.....56
1.4. اختبار الفرضية الأولى : 56

2.4. اختبار الفرضية الثانية : 57
3.4. اختبار الفرضية الثانية : 57
الخلاصة **58**
الخاتمة: **60**
قائمة المصادر و المراجع : **63**
الملاحق **66**
الملخص: **68**
فهرس المحتويات : **70**